الجـــمـهـوريـــة الجـــــزائـريـة الديمـــقـراطيـة الشـــــعـبيـة

وزارة التـــعـليـم العـــالي والبـــحث العـــلـمـي

جـــامعة أبي بكـــر بـلـقـايـد – تـلمســـان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من طرف: خياط سيدي محمد

بعنوان:

أهمية المحاسبة التحليلية في ابعاد الخطر المالي دراسة حالة مؤسسة نيدرومبل للأثاث للفترة 2017–2019

نوقشت بتاريخ –/06/2025أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د قراري يامينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د حوالف رحيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مؤطرا
أ.د بوكليخة لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية 2024–2025

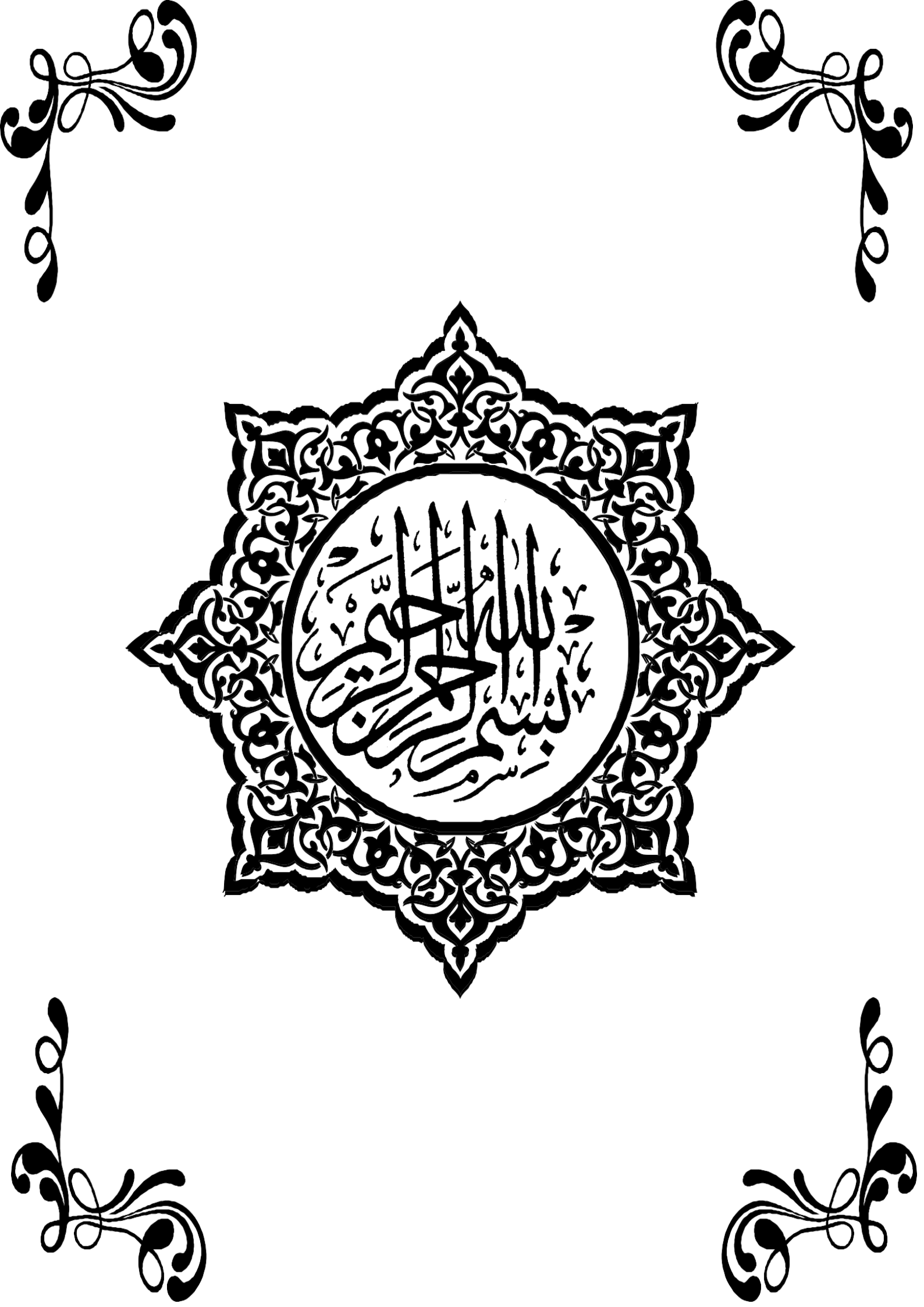
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله على توفيقه ورضاه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى أغلى الناس على قلبي:

إلى أمي الحبيبة، رمز الحب والعطاء،

وإلى أبي العزيز، قدوتي في الصبر والكرم،

جزاكما الله عني خير الجزاء.

كما أُهديه لكل من ساندني ووقف بجانبي من أهلي وزملائي، فلكم مني خالص الشكر والامتنان.

خياط سيدي محمد

شكر وعرفان

بفضل الله وبهمتكم الرائعة

يسعدني أن أعبر عن شكري الخالص وامتناني للأستاذة حوالف رحيمة التي أشرفت بكل دعمها وتوجيهها على إنجاز هذا العمل.

لا يمكنني إلا أن أعبر عن امتناني العميق لتوجيهاتها القيمة المفيدة التي أثرت بشكل كبير على نجاح مذكرة التخرج.

كما أعبر عن شكري لأعضاء اللجنة المناقشة وكل الأفراد الذين قدموا يد المساعدة والدعم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

لكم جميعًا تقديري العميق وامتناني.

خياط سيدي محمد

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور المحاسبة التحليلية في تقليل المخاطر المالية داخل المؤسسات الإنتاجية، من خلال دراسة ميدانية على مؤسسة نيدرومبل للأثاث خلال الفترة 2017-2019. تم في الجانب النظري التطرق إلى مفاهيم المحاسبة التحليلية، أنواع المخاطر المالية، وأدوات إدارتها. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل الوضع المالي للمؤسسة، وتبيّن أن هناك قصورًا في استخدام أدوات المحاسبة التحليلية بشكل منتظم. خلصت الدراسة إلى أن تفعيل هذا النظام داخل المؤسسة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي وتقليل التعرض للمخاطر، مع ضرورة الاستثمار في التكوين والرقمنة والتنسيق الداخلي.

الكلمات الرئيسية:

المحاسبة التحليلية، الخطر المالي، تحليل التكاليف، أدوات المحاسبة التحليلية، الرقابة الداخلية، نظام التكاليف، إدارة المخاطر، مؤسسة ندرومة للأثاث

Study Summary

This thesis aims to examine the role of analytical accounting in reducing financial risk within productive enterprises, through a case study of NEDROMEUBLES, a furniture manufacturing company, during the period 2017–2019. The theoretical part covered the principles of analytical accounting, types of financial risks, and risk management tools. On the practical side, the analysis of the company's financial situation revealed limited and irregular use of analytical accounting tools. The study concluded that implementing a structured analytical accounting system could significantly enhance financial performance and reduce exposure to risks, provided that the company invests in staff training, digitalization, and internal coordination.

Keywords

Analytical accounting, financial risk, Cost analysis, financial performance, Analytical accounting tools, Internal control, Cost system, Risk management, Nedromeuble

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة التحليلية و الخطر المالي.....

الجزء الأول : المحاسبة التحليلية 1

المبحث الاول: مفاهيم حول المحاسبة التحليلية..... 2

المطلب الاول: نبدة تاريخية حول المحاسبة التحليلية..... 2

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة التحليلية..... 4

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة التحليلية 4

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة التحليلية 5

المطلب الثالث: علاقة المحاسبة التحليلية بالمحاسبة العامة 6

أولاً: أوجه الاتفاق..... 6

ثانيا: أوجه الاختلاف 7

المبحث الثاني: الإطار الوظيفي والاستراتيجي للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية..... 11

المطلب الاول: وظائف و اهداف المحاسبة التحليلية 11

الفرع الاول: وظائف المحاسبة التحليلية 11

الفرع الثاني : اهداف المحاسبة التحليلية..... 13

المطلب الثاني: مجالات تطبيق نظام المحاسبة التحليلية 14

المطلب الثالث :اهمية المحاسبة التحليلية في اتخاد القرارات..... 15

الفرع الاول :دور نظام المحاسبة التحليلية في اتخاد القرارات 15

الفرع الثاني :دور انظمة التكاليف داخل المؤسسات..... 16

المبحث الثالث: الطريقة التقليدية والحديثة للمحاسبة التحليلية 18
المطلب الاول: الطرق التقليدية للمحاسبة التحليلية..... 18
الفرع الأول: الطرق التقليدية لحساب التكاليف 18
الفرع الثاني: طريقة التكاليف الجزئية..... 21
المطلب الثاني: طريقة التكلفة الحديثة "التكلفة على أساس الأنشطة" (ABC) 22
الفرع الأول: تعريف طريقة الأنشطة (ABC)..... 23
الفرع الثاني: المكونات الأساسية لطريقة التكاليف على أساس النشاط وتحديد تكلفتها 23
الفرع الثالث: مسببات التكلفة في نظام التكاليف على أساس الأنشطة..... 24
المطلب الثالث: المقارنة بين الطريقة التقليدية وطريقة التكلفة على أساس الأنشطة (ABC)..... 25
خلاصة الجزء الأول..... 26
الجزء الثاني: الخطر المالي..... 27
المبحث الاول: ماهية الخطر المالي..... 28
المطلب الاول: مفهوم الخطر المالي 28
اولا:مفهوم الخطر 28
ثانيا:مفهوم الخطر المالي..... 28
المطلب الثاني: انواع المخاطر المالية..... 29
أولًا: الخطر الخارجي (مصادر المخاطر المنتظمة)..... 29
ثانياً: المخاطر الداخلية..... 30
المطلب الثالث: دواعي انتشار المخاطر المالية..... 31
المبحث الثاني: أدوات المحاسبة التحليلية لإدارة المخاطر المالية 34
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية..... 34

المطلب الثاني: ادوات قياس الخطر المالي الإحصائية و المحاسبية..... 35
أولا:الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية..... 35
ثانيا:أدوات المحاسبة التحليلية لقياس المخاطر المالية 37
المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المالية..... 41
خلاصة الجزء الثاني..... 45
خلاصة الفصل..... 46
الفصل الثاني : الدراسات السابقة.....
المبحث الأول: الدراسات السابقة المحلية و العربية و الاجنبية..... 49
المطلب الأول : الدراسات المحلية 49
المطلب الثاني : الدراسات العربية 54
المطلب الثالث :الدراسات الأجنبية 59
المبحث الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة 65
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 65
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 66
المطلب الثالث: قصور الدراسات السابقة و تحديد الفجوة البحثية 68
خلاصة الفصل 69
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة نيدرومبل للأثاث خلال الفترة 2017-2019
المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة مكان التربص (ندرومة للأثاث) 72
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة..... 72
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة و مهام المصالح..... 74

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و حدة "ندرومبل" ندرومة للأثاث و النجارة... 76

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة..... 76

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2017-2019..... 78

المطلب الثالث: تحليل مختلف المخاطر للمؤسسة باستخدام الأدوات المحاسبية..... 79

الفرع الاول : تحليل خطر الاستغلال لمؤسسة ندرومبل 80

الفرع الثاني: تحليل خطر السيولة..... 83

الفرع الثالث : تحليل خطر الافلاس..... 87

خلاصة الفصل 96

الخاتمة العامة 98

قائمة المراجع.....102

قائمة الملاحق.....108

قائمة الجداول

جدول رقم 01: مقارنة بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية 9

جدول رقم 02: يمثل أوجه الاختلاف ومعايير المقارنة بين المحاسبتين 10

الجدول رقم 03 : تكاليف وحدات المنتجة 19

الجدول رقم04 : تكاليف الوحدات المباعة..... 19

الجدول رقم 05: المقارنة بين الطريقة التقليدية وطريقة التكلفة على أساس الأنشطة (ABC) 25

جدول رقم 06: إحصائيات العمال 73

الجدول رقم 07: جانب الأصول لمؤسسة ندرومة للأثاث 76

الجدول رقم 08: جانب الخصوم لمؤسسة ندرومة للأثاث 77

الجدول رقم 09: عرض الميزانية المختصرة للأصول لمؤسسة ندرومبل للأثاث 78

الجدول رقم 10: عرض الميزانية المختصرة للخصوم لمؤسسة ندرومبل للأثاث 79

الجدول رقم 11: حساب رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث من أعلي الميزانية 80

الجدول رقم 12: حساب رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث من أسفل الميزانية 80

الجدول رقم 13: حساب الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث..... 81

الجدول رقم14: حساب الخزينة الصافية لمؤسسة ندرومبل للأثاث 82

الجدول رقم 15: حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة ندرومبل للأثاث 83

الجدول رقم 16: حساب نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة ندرومبل 84

الجدول رقم 17: حساب نسبة ربحية النشاط لمؤسسة ندرومبل 84

الجدول رقم 18: حساب نسبة ربحية الأصول لمؤسسة ندرومبل..... 85

الجدول رقم 19: حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة لمؤسسة ندرومبل للأثاث..... 86

الجدول رقم 20: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنموذج zscore لسنة 2017 88

الجدول رقم 21: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2017 88

الجدول رقم 22: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنموذج zscore لسنة 2018 90

الجدول رقم 23: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2018 90

الجدول رقم 24: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنموذج zscore لسنة 2019 92

الجدول رقم 25: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2019 92

قائمة الاشكال

الشكل رقم 1: يوضح الشكل وظائف المحاسبة التحليلية 11

الشكل رقم 02: مخطط يبين المراحل التي مرت بها المؤسسة 72

الشكل 03: الهيكل التنظيمي العام. 74

المقدمة العامة

المقدمة العامة

في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع وارتفاع عدم اليقين، تواجه المؤسسات الإنتاجية مخاطر مالية متزايدة تهدد توازنها واستمراريتها، نتيجة لضعف الهيكلة التمويلية وتقلبات السوق، وللحد من هذه المخاطر، برزت الحاجة إلى أدوات تحليلية دقيقة تساعد على التّنبؤ بها ودعم القرار المالي.

في هذا الإطار، تُمثل المحاسبة التحليلية نظامًا محاسبيًا فعالًا يتيح تحليل التكاليف وتقييم الأداء بدقة، كما يساهم في رصد الانحرافات واتخاذ قرارات مبنية على معطيات كمية واضحة، ويتجلى الانسجام بين المحاسبة التحليلية والخطر المالي في كون الأولى أداة فعالة للحد من المخاطر، عبر توجيه القرارات نحو كفاءة أعلى.

وقد بيّنت دراسات سابقة، مثل Peters (1997) وWatsham (1998)، أن تفعيل أدوات التحليل المحاسبي يساعد في الكشف المبكر عن المخاطر، إلا أن الواقع في المؤسسات الجزائرية يُظهر محدودية استخدام هذه الأدوات. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة كيفية تفعيل المحاسبة التحليلية للحد من هذه المخاطر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المحاسبة التحليلية والخطر المالي، من خلال دراسة حالة مؤسسة "نيدروموبل للأثاث" للفترة 2017-2019، بالاعتماد على أدوات كالنسب المالية، رأس المال العامل، مؤشرات السيولة والربحية، ونموذج Z-score. وتم اعتماد منهج وصفي تحليلي يجمع بين التأصيل النظري والتحليل الميداني اعتمادًا على الوثائق الرسمية ومقابلات مع إطارات المؤسسة.

وتسعى الدراسة إلى الكشف عن أوجه القصور في تطبيق المحاسبة التحليلية، واقتراح سبل تطويرها كوسيلة فعالة للتقليل من المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

-إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تساهم المحاسبة التحليلية في الحد من الخطر المالي داخل مؤسسة نيدروموبل للأثاث؟

-فرضيات الدراسة:

- يمكن للمحاسبة التحليلية أن تساهم بشكل فعّال في تقليل الخطر المالي عند توفر المعلومات الدقيقة.
- غياب نظام محاسبي تحليلي متكامل يؤدي إلى ضعف في التحكم المالي داخل المؤسسة.
- تعتمد مؤسسة نيدروموبل بشكل جزئي على أدوات المحاسبة التحليلية في تسييرها المالي.

-الأسئلة الفرعية

- كيف تساهم المحاسبة التحليلية في تحسين إدارة التكاليف وتقليل المخاطر المالية؟
- ما هي الأدوات المحاسبية التحليلية الأكثر فعالية في تقييم المخاطر المالية داخل المؤسسات؟
- كيف يمكن للمحاسبة التحليلية أن تساعد في اتخاذ قرارات مالية استراتيجية لتفادي الأزمات المالية؟
- ما هي التحديات التي قد تواجه المؤسسات في تطبيق المحاسبة التحليلية كأداة لإدارة المخاطر المالية؟

-مبررات اختيار الموضوع:

- ندرة الدراسات التطبيقية التي تربط بين المحاسبة التحليلية والخطر المالي على مستوى المؤسسات الإنتاجية المحلية.
- الرغبة في تسليط الضوء على دور المحاسبة التحليلية كآلية لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
- أهمية الموضوع في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تزيد من حجم المخاطر المالية على المؤسسات.

-أسباب اختيار الموضوع:

- التوجه المهني والاهتمام الشخصي بمجال المحاسبة التحليلية وتطبيقاتها الواقعية.
- رغبة في تقديم مقترحات عملية قد تفيد مؤسسة نيدروموبل في تحسين آلياتها المالية.
- التحديات المالية التي تواجه المؤسسات الجزائرية عمومًا، والحاجة إلى أدوات لتحليل الأداء وتوقع المخاطر.

-الصعوبات العملية في معالجة الموضوع:

- قلة توفر المعلومات من المؤسسة المعنية، خاصة البيانات المالية التفصيلية.
- تحفظ بعض موظفي المؤسسة في تقديم البيانات الدقيقة المرتبطة بالتكاليف.
- صعوبة التمييز بين المحاسبة العامة والتحليلية في الممارسات الفعلية داخل المؤسسة.
- ضيق الوقت مقارنة بحجم المعلومات الواجب معالجتها.
- ضعف رقمنة البيانات ما أدى إلى صعوبة في جمعها وتحليلها آليًا.

-أهداف الدراسة:

إبراز أهمية المحاسبة التحليلية كأداة لتقليل الخطر المالي داخل المؤسسات.

تقييم مدى اعتماد مؤسسة نيدروموبل للأثاث على المحاسبة التحليلية.

تقديم مقترحات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال تفعيل نظام محاسبي تحليلي فعّال.

-أهمية الدراسة:

- ❖ **أكاديميًا** :تساهم في إثراء المكتبة العلمية بدراسة تطبيقية تربط بين الجانب النظري للمحاسبة التحليلية والممارسة الفعلية في مؤسسة إنتاجية.
- ❖ **عمليًا** :تقدم توصيات عملية لمؤسسة نيدروموبل حول كيفية تحسين نظامها المحاسبي بما يخفض من المخاطر المالية المحتملة.

-حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية** :تمت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى 2019، وذلك من خلال استخدام الأدوات المحاسبة التحليلية اللازمة لدراسة الخطر المالي لمؤسسة ندرومبل للأثاث عن طريق تحليل مختلف قوائمها المالية.
- **الحدود المكانية** :أجريت الدراسة على مؤسسة نيدروموبل للأثاث.
- **الحدود الموضوعية** :اقتصرت الدراسة على المحاسبة التحليلية ودورها في تقليل الخطر المالي دون التطرق إلى باقي أنظمة الرقابة الأخرى.

-المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و الدراسات السابقة، من خلال مطالعة مختلف الكتب والدراسات ذات صلة، حيث تم وصف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمحاسبة التحليلية والخطر المالي، ثم تحليل واقع المؤسسة من خلال جمع البيانات وتحليلها بغرض التوصل إلى نتائج وتوصيات عملية.

-هيكل الدراسة

تبدأ هذه المذكرة بمقدمة توضح الموضوع الذي سيتم تناوله، مع تحديد الإشكالية التي تركز عليها الدراسة، أهداف البحث، فرضياته، وأهمية الموضوع. كما يتم شرح المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف البحث.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للمحاسبة التحليلية والخطر المالي، حيث يتم تقسيمه إلى جزئين رئيسيين: الأول يعرض المفاهيم الأساسية للمحاسبة التحليلية، وطرق تطبيقها في المحاسبة التحليلية، مع التركيز على العلاقة بين المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة، أما الجزء الثاني فيتطرق إلى الخطر المالي وأنواعه، بالإضافة إلى طرق وأدوات المحاسبة التحليلية لإدارة المخاطر المالية.

الفصل الثاني يخصص لدراسة الدراسات السابقة المتعلقة بالمحاسبة التحليلية وإدارة المخاطر المالية، ويهدف إلى تسليط الضوء على الفجوات التي يسعى البحث الحالي لسدها.

في الفصل الثالث، يتم تطبيق الدراسة بشكل ميداني على مؤسسة نيدروموبل للأثاث للفترة ما بين 2017 إلى 2019، حيث يتم تحليل العمليات المحاسبية، تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسة، ودراسة إدارة المخاطر المالية فيها. يتم اختتام هذا الفصل بتحليل النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة الميدانية.

الخاتمة تتضمن تلخيصًا لأهم نتائج البحث وتقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين تطبيق المحاسبة التحليلية في إدارة المخاطر المالية.

.

الفصل الأول: مدخل إلى المحاسبة التحليلية و الخطر المالي

الجزء الأول: المحاسبة التحليلية

تمهيد:

عرفت المحاسبة التحليلية تطوّرًا تاريخيًّا تزامنا مع التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي، وتوسّعت أهدافها وتطوّرت أدواتها ووسائلها في إنتاج البيانات والمعلومات، مما ساهم في رفع فعاليّة وكفاءة العمليّة الإداريّة.

شهدت المحاسبة التحليلية التقليديّة تغيّرات بمرور الزمن وفقًا لمتغيرات وخصائص بيئة المؤسّسة الداخليّة، ومع الحاجة إلى التكيّف مع بيئة الأعمال الحديثة التي تتّسم بالتنافسيّة والمرونة الصناعيّة فأصبح لنظام المحاسبة التحليلية دور بارز في تحديث الأنظمة المحاسبيّة التحليليّة لمواكبة هذه التغيّرات، ويهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات والبيانات المناسبة لاتخاذ القرارات وإيصالها للمستخدمين بالشكل الملائم والصيغة المطلوبة.

وهدا ما سوف نتطرقإليه في المفاهيم النظرية لهدا االجزء حيث سنتطرق فيه إلى :

–المبحث الاول: مفاهيم حول المحاسبة التحليلية

–المبحث الثاني: عموميات حول المحاسبة التحليلية

–المبحث الثالث: الطرق التقليدية والحديثة لمحاسبة التحليلية

المبحث الاول: مفاهيم حول المحاسبة التحليلية

تُعَدّ المحاسبة التحليلية أحد فروع المحاسبة المالية التي نشأت نتيجة تزايد احتياجات المستخدمين الداخليين والأطراف الخارجية إلى بيانات لم تكن المحاسبة المالية قادرة على توفيرها.

يهدف هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية للمحاسبة التحليلية، حيث سنتناول في المطلب الأول نبدة تاريخية حول المحاسبة التحليلية، وفي المطلب الثاني سنتطرق مفهوم المحاسبة التحليلية، بينما سنستعرض في المطلب الثالث العلاقة بين المحاسبة التحليلية و المحاسبة العامة

المطلب الاول: نبدة تاريخية حول المحاسبة التحليلية

شهدت المحاسبة العامة تطورا ملحوظا في التطبيق العملي، بدءا من استخدام القيد الوحيد وصولا إلى اعتماد نظام القيد المزدوج، تزامن هذا التطور مع تغييرات في أشكال الوحدات الاقتصادية، حيث انتقلت من مشاريع فردية أو عائلية إلى شركات مساهمة.[1]

ومع اندلا ع الثورة الصناعية، توسعت المشاريع بشكل كبير، وتشعبت الأنشطة الاقتصادية وتعقدت العمليات الإنتاجية، مما زاد من حدة المنافسة بين المؤسسات. هذا الوضع خلق حاجة ملحة إلى نوع جديد من المحاسبة يركز على حساب تكاليف الإنتاج وتحديد أسعار البيع، بالإضافة إلى دعم الإدارة في وضع استراتيجيات تنافسية قائمة على التكاليف. هكذا ظهرت المحاسبة التحليلية كأداة فعالة لمساعدة الإدارة في مجالات التخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات وتحسين الأداء.

ورغم أن المحاسبة العامة توفر للمؤسسة إمكانية تقييم وضعها المالي وتقديم نتائج إجمالية لنشاطها، إلا أنها لا تمنح تفاصيل دقيقة عن أداء كل منتج أو نشاط على حدة. وهنا تأتي أهمية المحاسبة التحليلية، التي تعالج هذه الفجوة من خلال تقديم معلومات دقيقة تساعد في إدارة العمليات الداخلية بفعالية، مما يجعلها مصدرا أساسيا للمعلومات الاقتصادية وجسرا يربط بين مختلف مستويات الإدارة داخل المؤسسة.

[1] فعالية نظام المعلومات المحاسبية في تسيير واتخاذ القرار، مذكرة ضمن متطلبات نيل الماجستير، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، ص 90-98

وبالتالي، يمكن تقسيم فترة ظهور المحاسبة التحليلية كما يلي:

1- المحاسبة التحليلية التقليدية: في الفترة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت معظم المؤسسات صغيرة الحجم، وكان السوق هو العنصر الأساسي الذي يوجه القرارات الاقتصادية، فخلال هذه المرحلة، كانت المؤسسات تعتمد بشكل رئيسي على نظام المحاسبة العامة، الذي يركز على تسجيل جميع العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

ومع مرور الوقت، أصبح نظام المحاسبة العامة غير كافٍ لتلبية احتياجات المؤسسات، خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929، أدى هذا القصور إلى عجز المؤسسات عن تحديد تكاليف منتجاتها بدقة ومعرفة النتائج المالية الخاصة بكل منتج على حدة. [1]

2- المحاسبة التحليلية المعاصرة: انطلقت المرحلة الثانية من المحاسبة التحليلية بعد عام 1945، حيث ساهم التطور الصناعي الكبير في تصاعد المنافسة بين الشركات، وللحفاظ على قدرتها التنافسية، كان لزامًا على المؤسسات العمل على خفض تكاليفها إلى أدنى مستوى ممكن مع تحقيق أقصى استفادة.

في هذا السياق، توسعت المحاسبة التحليلية لتشمل دراسة مختلف أنواع التكاليف مثل التكاليف التاريخية، الاقتصادية، التقديرية والمعيارية، إلى جانب التكاليف الثابتة، المتغيرة وشبه المتغيرة، وقد ساعد هذا التنوع في تحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة واستخدامها في إعداد الميزانيات المرنة وتحديد نقطة التعادل أو عتبة الربحية.

يُعد تطور المحاسبة التحليلية امتدادًا طبيعيًا للمحاسبة العامة وخطوة مهمة في مسار تطور الفكر المحاسبي، حيث جاءت لتلبي متطلبات المؤسسات في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير والمنافسة الشديدة. [2]

[1] بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 7.

[2] بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ، ص 8.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف)

في هذا القسم سنستعرض أهم التعريفات المتعلقة بالمحاسبة التحليلية، بالإضافة إلى أهدافها وأهميتها بالنسبة للمؤسسات.

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة التحليلية

تعتبر المحاسبة التحليلية من الفروع الأساسية في المحاسبة، حيث تهتم بحساب تكاليف إنتاج السلع والخدمات وكذلك التكاليف المرتبطة بالأنشطة الداعمة داخل المؤسسة، يتطلب هذا العمل محاسبًا ذو خبرة لتحديد التكاليف بدقة باستخدام أساليب علمية لفهم المحاسبة التحليلية، من المهم التعرف على بعض المصطلحات الأساسية مثل:

–المحاسبة: التي عرّفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1966 بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية"، وهي عملية فنية تشمل تسجيل المعاملات المالية وتحليلها لاستخلاص النتائج التي تساعد في تقييم الأداء المالي[1].

–التكلفة: في المحاسبة، تشير التكلفة إلى التضحية بقيمة اقتصادية مقابل الحصول على سلعة أو خدمة، سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، يمكن أن تكون هذه التضحية على شكل تدفقات نقدية خارجة، التزامات دفع في المستقبل، أو انخفاض في قيمة الأصول نتيجة استخدامها، وبالتالي تُعرّف التكاليف بأنها المبالغ التي تتحملها المؤسسة للحصول على الموارد أو الخدمات التي تُستخدم في أنشطتها المختلفة.

–سعر التكلفة: هو إجمالي المصاريف التي يتحملها المنتج أو الخدمة من بداية الإنتاج حتى لحظة البيع، يشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالمنتج أو الخدمة، ورغم ذلك لا يُعتبر السعر مساوياً للتكلفة، حيث يشمل السعر هامش ربح، بينما تعكس التكلفة فقط النفقات الفعلية.[2]

[1] نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 4 (بتصرف).

[2] علي رحال، سعر التكلفة والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 4 (بتصرف).

– **الخسارة:** تعرف الخسارة بأنها النفقة التي يتم استهلاكها دون تحقيق أي إيراد أو منفعة مقابلة، بمعنى آخر هي فقدان قيمة مالية دون الاستفادة منها أو الحصول على مقابل.[1]

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة التحليلية

توجد عدة تعاريف للمحاسبة التحليلية، ومن أهمها:

- **التعريف الأول:** المحاسبة التحليلية هي نظام يعتمد على مجموعة من الأسس والإجراءات المنظمة بطريقة محددة بهدف تجميع التكاليف وتخصيصها وتوزيعها على الأهداف المختلفة، مما يساعد على تحليل التكاليف ومتابعتها بشكل دقيق.[2]
- **التعريف الثاني:**ينظر إلى المحاسبة التحليلية على أنها استخدام للمبادئ والطرق والأساليب المحاسبية الخاصة بالتكاليف بهدف دعم عمليات الرقابة على النفقات وتحديد مستوى الربحية، كما تشمل هذه العملية توفير المعلومات المستخلصة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة[3]
- **التعريف الثالث:** تُعتبر المحاسبة التحليلية نظاما منهجيا متكاملا يهدف إلى إنتاج نوع محدد من المعلومات الأساسية التي تحتاجها الإدارة في أي مشروع اقتصادي، تساعد هذه المعلومات الإدارة على أداء وظائفها المختلفة مثل التخطيط، الرقابة، تحليل البيانات، واتخاذ القرارات المناسبة.[4]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن اعتماد تعريف شامل للمحاسبة التحليلية على النحو التالي:

"هي نظام محاسبي يهتم بتجميع وقياس البيانات المحاسبية المتعلقة بعناصر تكلفة مدخلات الأنشطة، سواء كانت إنتاجية أو خدمية، ومعالجتها وفق قواعد ومفاهيم محددة بهدف تحديد تكلفة المخرجات، سواء كانت سلعة أو خدمة.[5]

[1] نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، ص 14.

[2] نفاذ هجيرة، بوزيد فوزية، أثر محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، مالية ومحاسبة، ص 3

[3] ميلود خليفة، الهادي السحيري، محاسبة التكاليف الفعلية، الطبعة الأولى، ليبيا، ص 50.

[4] صالح الرزق الله، خليل بن وارد، مبادئ محاسبة التكاليف، عمان، 1997، ص 29.

[5] محمد سامي راضي، مبادئ محاسبة التكاليف2003 ، دار الجامعة، 84 شارع غنيم "الإبراهيمية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

من خلال ما تم ذكره ، يتضح أن المحاسبة التحليلية هي نظام يعتمد على مجموعة من المبادئ والمفاهيم والطرق والنظريات التي تركز على متابعة عناصر الإنفاق داخل المشروع بهدف قياس تكلفة الأنشطة، مراقبتها، وتوجيه قرارات الإدارة بشأنها، ويتم تحقيق ذلك عبر تسجيل وتبويب وتحليل وتفسير الأحداث المتعلقة بالتكاليف داخل المشروع معبرا عنها بوحدات نقدية.[1]

المطلب الثالث: علاقة المحاسبة التحليلية بالمحاسبة العامة

توجد علاقة قوية بين المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة، حيث تعتبر المحاسبة العامة مصدر رئيسي للمعلومات المعتمدة في المحاسبة التحليلية.[2]

تزود المحاسبة العامة النظام التحليلي ببيانات مهمة يمكن استخدامها خلال نفس الدورة المحاسبية، مثل كميات وقيم المواد وغيرها من المعلومات الضرورية.

ورغم هذه العلاقة الوثيقة بين النظامين، إلا أن هناك أوجه تشابه واختلاف بينهما، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: أوجه الاتفاق

يتضح أن المحاسبة التحليلية والمحاسبة العامة مرتبطتان بشكل وثيق، حيث يشتركان في العديد من الجوانب، رغم استقلال كل منهما حيث تتلخص أوجه الإتفاق بين النظامين في الآتي:

–العلاقة الوثيقة: تعتبر المحاسبة العامة المصدر الأساسي للمعلومات التي تعتمد عليها المحاسبة التحليلية في تحليلاتها.

–التكامل بين النظامين: بينما تقدم المحاسبة العامة نتائج إجمالية عن أداء المؤسسة، فإن المحاسبة التحليلية تقوم بتفصيل هذه النتائج وتوضيح مساهمة كل منتج أو قسم أو نشاط بشكل منفصل.

[1] مجدي عمارة، محاسبة التكاليف الفعلية، مكتبة التجارة، القاهرة، 1992، ص 52.

[2] علي رحال، سعر التكلفة والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 02

–التحقق من صحة البيانات: تعمل المحاسبتان معًا لضمان دقة البيانات من خلال مقارنة المعلومات بين النظامين.

–دعم المحاسبة العامة: تسهم المحاسبة التحليلية في دعم المحاسبة العامة عند إعداد حسابات النتائج، حيث تقدم بيانات دقيقة عن التكاليف والمخزونات.

–مبدأ القيد المزدوج: يعتمد كل من النظامين على مبدأ القيد المزدوج، حيث تقوم المحاسبة العامة بإعداد القوائم والتقارير الختامية، بينما تركز المحاسبة التحليلية على إعداد تقارير دورية توضح أداء الأقسام المختلفة.

بذلك، يتضح أن النظامين يكملان بعضهما البعض ويعملان معًا لتحقيق الأهداف المالية والإدارية للمؤسسة.[1]

ثانيا: أوجه الاختلاف[2]

–من حيث الهدف: المحاسبة العامة تهدف اساسا الى تحديد نتائج الاعمال خلال السنة المالية سواء كانت ربحا او خسارة وتساهم في اعداد الميزانية الختامية، اي ان هدفها مالي بحت، اما المحاسبة التحليلية فتركز على تحديد نتيجة كل منتج على حدة، وبالتالي فإن هدفها اقتصادي يهدف الى تحسين الاداء الداخلي.

–من حيث الزمن: تعتبر المحاسبة العامة محاسبة تاريخية حيث تعتمد فقط على البيانات الفعلية للعمليات التي تم تنفيذها بالفعل دون التركيز على التوقعات المستقبلية مثل تغيرات الاسعار المحتملة، وهي تعتمد مبدأ الحيطة والحذر وتدرج مخصصات مثل انخفاض قيمة المخزون.

في المقابل تهتم المحاسبة التحليلية بالحاضر والمستقبل حيث تستفيد من البيانات الفعلية لوضع خطط وتوقعات مستقبلية تساعد في اتخاذ القرارات.

–من حيث المعلومات: تستمد المحاسبة العامة معلوماتها من النظام المحاسبي المالي SCF بينما تعتمد المحاسبة التحليلية على بيانات المحاسبة العامة بالاضافة الى مصادر معلومات اخرى لتحليل التكاليف والاسعار بشكل دقيق.

[1] علي رحال، سعر التكلفة والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 3

[2] بوناب بلال، ص 29-30.

–من حيث الاستخدام: تعتبر المحاسبة العامة الزامية قانونيا ويستخدمها المديرون والمستثمرون والمتعاملون الخارجيون. اما المحاسبة التحليلية فهي اختيارية وتستخدم بشكل اساسي من قبل المدراء والمسيرين الداخليين للمؤسسة بهدف دعم اتخاذ القرارات ووضع البرامج المستقبلية.

–من حيث الحسابات: تعتمد المحاسبة العامة على حسابات مستمدة من النظام المحاسبي المالي SCF وتسجل وفق طبيعتها كمصاريف وايرادات، اما المحاسبة التحليلية فلها حسابات خاصة تركز على تحليل التكاليف وتحديد سعر تكلفة المنتجات والخدمات.

–من حيث النفقات: تسجل المحاسبة العامة النفقات الخارجية مثل مدفوعات الموردين والبنوك، اما المحاسبة التحليلية فتركز على التدفقات الداخلية داخل المؤسسة حيث تعتمد على بيانات المحاسبة العامة لتحليل النفقات وتحديد التكاليف بدقة.

من خلال هذه المقارنة يتضح ان المحاسبة التحليلية تعنى بتفصيل وتحليل نتائج المؤسسة للوصول الى ادق التفاصيل المتعلقة بالتكاليف واعباء الانتاج، هذا يساعد في مراقبة الاداء وتطويره لتحقيق الاهداف المرجوة بكفاءة أكبر

ونلخص هده الاختلافات في الجدول التالي[1]:

[1] بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة التحليلية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص 16.

جدول رقم 01: مقارنة بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية[1]

أساس المقارنة	المحاسبة العامة	المحاسبة التحليلية
وجهة القانون	إلزامية	اختيارية
الدورة المحاسبية	سنة	أقل من سنة
الآفاق	الماضي	الحاضر والمستقبل
نظرة المؤسسة	إجمالية	تحليلية
المعلومات	خارجية	داخلية وخارجية
الأهداف	مالية	اقتصادية
طبيعة المعلومات	محددة	دقيقة، سريعة ومتطورة
نوع التكاليف	من نوع خارجي	من نوع داخلي وخارجي حسب الطبيعة
تقييم الأعضاء	حسب الإنتاج	مركز العمل الوظيفي حسب الاتجاه
أساس حساب الإهتلاكات	قيمة الاقتناء × مدة الحيازة حسب طبيعة الأصل	قيمة المتغير × مدة الحيازة حسب الطبيعة
الإهتلاكات	إجمالية	اقتصادية
طبيعة النتائج	إجمالية	حسب كل نوع منتج

المصدر: بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة التحليلية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص 16.

[1] بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة التحليلية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص 16.

جدول رقم 02: يمثل أوجه الاختلاف ومعايير المقارنة بين المحاسبتين[1]

طبيعة المقارنة	المحاسبة التحليلية	المحاسبة العامة
النهاية	قانونية	تسييرية
النتائج	(سنة ثلاثي)	(يوم، أسبوع، شهر، ثلاثي)
الزمن	الماضي	الماضي، الحاضر والمستقبل
الأعباء	حسب الطبيعة	حسب الوجهة
القواعد	قانونية	مرنة تتغير حسب تطور المؤسسة
النتيجة	عامة	مفصلة (حسب المنتج، القسم، المسؤول، النشاط)
المعلومات	تقنية	تقنية واقتصادية
المؤشرات	محاسبة جباية ومالية	التسيير

المصدر : N .Guedj et collaborateurs ,Contrôle de gestion ,Les : Éditions d'Organisation ,1991 ,p .134.

[1] N .Guedj et collaborateurs ,Contrôle de gestion ,Les : Éditions d'Organisation ,1991 ,p .134.

المبحث الثاني: الإطار الوظيفي والاستراتيجي للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول المحاسبة التحليلية من خلال التطرق في المطلب الأول إلى وظائف وأهداف المحاسبة التحليلية أما المطلب الثاني إلى مجالات تطبيق نظام المحاسبة التحليلية ثم أهمية المحاسبة التحليلية في اتخاذ القرارات في المطلب الثالث

حيث يسلط هذا المبحث الضوء على الدور الحيوي للمحاسبة التحليلية في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية القرارات الإدارية.

المطلب الاول: وظائف و اهداف المحاسبة التحليلية

الفرع الاول: وظائف المحاسبة التحليلية

إن المحاسبة التحليلية تتضمن مجموعة من الوظائف التي تساهم في مساعدة إدارات المؤسسة على تحقيق أهدافها المحددة، يمكن تلخيص هذه الوظائف على النحو التالي:[1]

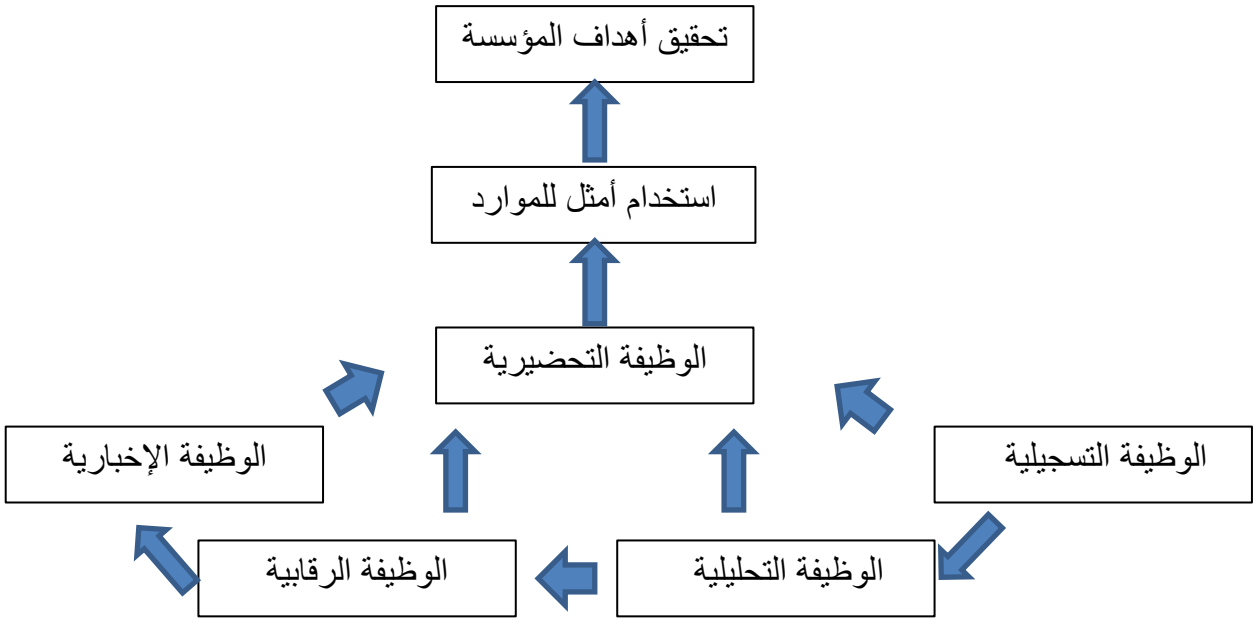

الشكل رقم 1: يوضح الشكل وظائف المحاسبة التحليلية

[1] إسماعيل بحي التكريني، محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عميان، الأردن، 2006، ص 24-25

من خلال هذا الشكل سنوضح الوظائف المختلفة للمحاسبة التحليلية، وهي كما يلي:

–الوظيفة التسجيلية: تهتم هذه الوظيفة بتسجيل جميع النفقات المتعلقة بعناصر التكاليف مثل المواد، الاجور، والمصروفات، لضمان وجود سجل دقيق وشامل لكل ما تم إنفاقه خلال دورة الإنتاج.

–الوظيفة التحليلية: تعتبر من الوظائف الأساسية في المحاسبة التحليلية، حيث تقوم بتحليل كل عنصر من عناصر التكاليف بهدف تحديد نصيب كل منتج من هذه العناصر، يساعد هذا التحليل في فهم التكاليف بشكل دقيق واتخاذ القرارات المناسبة بشأن التسعير وتحسين العمليات.

–الوظيفة الرقابية: تهدف هذه الوظيفة إلى وضع معايير دقيقة لكل عنصر من عناصر التكاليف ولكل مركز تكلفة، لتحديد الاحتياجات المثالية للوحدة المنتجة، كما تقوم بمقارنة التكاليف الفعلية بالمعايير المحددة، وتحديد الانحرافات وتحليل أسبابها واقتراح الحلول للحد منها.

–الوظيفة الإخبارية: ترتبط هذه الوظيفة بالوظيفة الرقابية، حيث تقوم بجمع المعلومات حول الانحرافات ودراسة أسبابها بشكل دقيق، يتم رفع هذه المعلومات إلى الإدارة العليا لتتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات ومنع تكرارها، من المهم أن تتم هذه العملية بشكل دوري خلال السنة المالية لضمان الرقابة المستمرة.

–الوظيفة التحفيزية: تتحقق هذه الوظيفة بعد تنفيذ باقي وظائف المحاسبة التحليلي، وهي تهدف إلى تحفيز أقسام المؤسسة على الالتزام بالخطط الموضوعة وعدم تجاوز المعايير المحددة للنفقات، من خلال ذلك يتم تشجيع الاقسام على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة وفعالية، مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بشكل أفضل.

من خلال هذه الوظائف، تلعب المحاسبة التحليلية دورا مهما في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة، وتساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مدروسة تعزز من كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المحددة.

الفرع الثاني :اهداف المحاسبة التحليلية

تهدف المحاسبة التحليلية بشكل عام إلى معرفة مختلف التكاليف وسعر التكلفة وقياس مردودية الأقسام الرئيسية في المؤسسة، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية النتائج، كما تسعى إلى إعداد تقارير تنبؤية بالتكاليف المستقبلية ووضع ميزانيات تقديرية، ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة التحليلية فيما يلي:

- **حساب التكاليف**: من خلال حساب التكاليف والتكلفة النهائية، تتيح المحاسبة التحليلية للمؤسسة امكانية
  - ✓ تقييم المخزون باستخدام نظام الجرد الدائم، مما يسهل ايضا عملية احتساب النتائج المالية
  - ✓ تحديد سعر بيع المنتجات بناء على التكلفة النهائية، لضمان تحقيق هامش ربح مناسب
- **مراقبة الشروط الداخلية للاستغلال**: تعمل المحاسبة التحليلية على مراقبة العمليات الداخلية للمؤسسة من خلال دراسة كيفية استغلال الموارد وتحديد التكاليف على مستوى الانشطة والوظائف المختلفة، وتشمل هذه المراقبة:[1]
  - ✓ تحليل التكاليف المرتبطة بكل نشاط او وظيفة داخل المؤسسة.
  - ✓ تحديد التكلفة النهائية والنتائج لكل نشاط على حدة.

وتعتمد هذه المراقبة بشكل رئيسي على المقارنة بين:

- ✓ التكاليف الفعلية المسجلة (التكاليف التاريخية).
- ✓ التكاليف التقديرية (التكاليف المخططة مسبقا).

ومن هنا، تلعب المحاسبة التحليلية دورا محوريا في متابعة الموازنات التقديرية وتخطيط العمليات المستقبلية للمؤسسة، مما يساعد الإدارة في تحسين كفاءة الآداء واتخاذ القرارات الصائبة.

- **متابعة مراحل تطور المردودية واتخاذ القرارات الرشيدة** :تساهم المحاسبة التحليلية في دراسة مستوى المردودية عبر مختلف اقسام المؤسسة مثل الورشات، الطلبيات، الاستثمارات، الفروع والاقسام الانتاجية.

هذه الدراسة المعمقة تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق ب:

[1] عبد المقصود دبيان اساسيات محاسبة التكاليف دار المعرفة الجامعية مصر، 1999، ص 27

- ✓ تسريع وتيرة نشاط المؤسسة او استكشاف مجالات نشاط جديدة.
- ✓ تساعد في التخطيط لاستخدام الموارد النادرة مثل مصادر التمويل، اليد العاملة المؤهلة والمواد الاولية.

– **اعداد التقارير الدورية** :يعد اعداد التقارير الدورية أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة التحليلية، تقدم هذه التقارير نظرة شاملة عن أنشطة المؤسسة، مما يمكن الإدارة من تحديد نقاط القوة والضعف في العمليات، تشمل هذه التقارير بيانات حول كميات الانتاج، مستويات التشغيل والطاقات المعطلة، إلى جانب معدلات الانتاج والتكاليف، وهو ما يعزز قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات سليمة مبنية على بيانات دقيقة.

إذا وعلى ضوء هدا الأساس تسمح المحاسبة التحليلية بقياس النتائج، ومعرفة التكاليف والتكلفة النهائية، وحساب مردودية مختلف المنتجات، والمبيعات والخدمات كل منها على حدى ويتم تحديد سعر البيع استنادا إلى التكلفة النهائية للمنتج، بينما تعتمد مردودية المؤسسة على حجم الأرباح المحققة[1].

المطلب الثاني: مجالات تطبيق نظام المحاسبة التحليلية

يعتبر نظام المحاسبة التحليلية أداة محورية في أي نشاط اقتصادي، حيث يهدف إلى قياس وضبط وتخطيط التكاليف بدقة لضمان تحقيق الكفاءة والفعالية، ولكي يحقق هذا النظام أهدافه، يجب أن يتسم بالمرونة الكافية التي تمكنه من التكيف مع طبيعة النشاط المطبق فيه، سواء كان صناعيا، زراعيا، تجاريا، أو خدميا.

وفيما يلي توضيح لأبرز مجالات تطبيق نظام المحاسبة التحليلية وأمثلة توضيحية:

- ➢ **المجال الصناعي**: يعتبر المجال الصناعي من أول وأهم مجالات تطبيق المحاسبة التحليلية، في هذا القطاع، يستخدم النظام لحساب تكاليف الإنتاج، سواء كانت مباشرة مثل المواد الخام والأجور المباشرة أو غير مباشرة كتكاليف الكهرباء والصيانة.
- ➢ **المجال الزراعي**: يهدف نظام المحاسبة التحليلية في القطاع الزراعي إلى تتبع التكاليف المتعلقة بالإنتاج الزراعي وتحليلها من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وضبط النفقات.

[1] BOUGHABA , A., Comptabilité Analytique ,Berti Edition ,2nd edition ,Alger ,1994, p. 42

- **المجال التجاري:** يختلف تطبيق المحاسبة التحليلية في النشاط التجاري عن المجالات الأخرى، حيث يركّز على تتبع تكاليف الشراء والتخزين والتوزيع بدلاً من الإنتاج.
- **المجال الخدمي:** في القطاع الخدمي، يهدف نظام المحاسبة التحليلية إلى قياس تكلفة تقديم الخدمات وضبط النفقات التشغيلية مع ضمان الجودة.

إن اختلاف هده المجالات يستوجب وجود نظام محاسبة تكاليف مرن قادر على التكيف مع متطلبات كل قطاع، حيث تظل المبادئ المحاسبية ثابتة لكن طرق تطبيقها تختلف بين الصناعات التحويلية والاستخراجية والخدمية.

و تساعد مرونة النظام الإدارات على استخدام معلومات دقيقة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، خاصة مع توسع المنشآت وتعقد عملياتها، كما تظهر فعالية هذا النظام عندما يحقق التوازن بين الالتزام بالمبادئ المحاسبية وتلبية احتياجات التطبيق العملي، مما يمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية[1].

المطلب الثالث :اهمية المحاسبة التحليلية في اتخاد القرارات

تُعد المحاسبة التحليلية أداة فعّالة لدعم متخذي القرار داخل المؤسسة، حيث توفّر معلومات دقيقة حول التكاليف والأداء المالي، ومن خلال تحليل المعطيات المحاسبية، يمكن للإدارة تقييم البدائل المتاحة واتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المالي حيث يتمثل دلك في:

الفرع الاول :دور نظام المحاسبة التحليلية في اتخاد القرارات

تسعى المحاسبة التحليلية إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، كان أبرزها في البداية تحديد تكلفة الإنتاج، ومع تطور الأنشطة الاقتصادية وتزايد الحاجة إلى بيانات دقيقة حول التكاليف، تطورت المحاسبة التحليلية لتصبح أداة

[1] دكتور محمد عبد الرحمن و اخرون ، محاسبة التكاليف في المنشآت المتخصصة كلية التجارة جامعة القاهرة ص27-29

داعمة للإدارة في أداء وظائف التخطيط والرقابة، فقد باتت تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لتوجيه القرارات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وقد حدد النظام المحاسبي الموحد دور المحاسبة التحليلية على النحو التالي:[1]

1.1 إحكام الرقابة على التكاليف: يهدف نظام المحاسبة التحليلية إلى متابعة تكاليف الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج بشكل دقيق، مع مراقبة الأداء على مستوى الإشراف والمسؤولية لضمان الكفاءة وتقليل الهدر.

2.1 تقييم الإنتاج بشكل سليم: يوفر النظام معلومات دقيقة حول تكلفة الإنتاج التام وغير التام خلال دورة الاستغلال، مما يساعد على تقديم صورة واضحة وصحيحة عن نتائج الأعمال ومردودية المؤسسة.

3.1 دعم التخطيط والموازنة: يمد النظام الإدارة بمعلومات تفصيلية تتماشى مع متطلبات إعداد الموازنات التخطيطية، مع التركيز على مراكز المسؤولية والتكلفة، مما يسهم في تحسين عملية التخطيط.

4.1 دعم اتخاذ القرارات: يوفر النظام المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة في رسم السياسات واتخاذ القرارات على مختلف المستويات، من خلال تحليل دقيق للتكاليف والنتائج.

بفضل دقة وسرعة مخرجات نظام المحاسبة التحليلية، تستطيع المؤسسة تشخيص أوضاعها المالية بشكل أكثر وضوحا، مما يتيح لها التعرف على نقاط القوة والضعف، كما يمكنها من مراقبة الأداء التشغيلي من خلال مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدرة، وتحليل الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة لضمان استمرارية النشاط وتحقيق أرباح مستدامة.

الفرع الثاني: دور انظمة التكاليف داخل المؤسسات

كما ذكر سابقا، تهدف المحاسبة التحليلية إلى توفير معلومات داخلية دقيقة تدعم إدارة المؤسسة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:[2]

[1] لخضاري، صالح. تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة: دراسة حالة الشركة الجزائرية لأشغال الطرق (ALTRO) – سكيكدة. أطروحة ماجستير، 2007، ص. 33-35.

[2] لخضاري، صالح. تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة ، أطروحة ماجستير، 2007، ص. 33-35.

2. 1 قياس وتحديد تكلفة الإنتاج: يقوم النظام بقياس تكاليف الإنتاج استنادا إلى طبيعة العمليات والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، مما يسهم في تقديم صورة دقيقة لتكلفة الإنتاج الفعلية.

2 .2 توفير معلومات للتخطيط واتخاذ القرارات: يعمل النظام على تزويد الإدارة ببيانات تكاليفية موثوقة لدعم إعداد الخطط والموازنات، كما يساعد في اتخاذ قرارات إدارية دقيقة، حيث تعتبر المعلومات التكاليفية أحد الأسس المهمة لصياغة القرارات.

2 .3 تحقيق الرقابة على التكاليف: يساهم النظام في الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة من خلال متابعة الأنشطة التشغيلية، وتقييم أداء المسؤولين عنها، مما يساعد الإدارة في الحفاظ على كفاءة العمليات وتقليل التكاليف غير الضرورية.

.

المبحث الثالث: الطريقة التقليدية والحديثة للمحاسبة التحليلية

يعمل نظام معلومات المحاسبة التحليلية على تحديد تكلفة مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة، وقد تنوعت طرق حساب التكلفة واختلفت أساليبها تبعاً لتطورات نظام المحاسبة التحليلية، وتشمل الطرق التقليدية والحديثة، والتي سيتم تناولها في هذا المبحث.

كما يمكن استعراض طرق تقدير التكاليف من خلال شرحها وتقديم أمثلة توضيحية عليها.

المطلب الاول: الطرق التقليدية للمحاسبة التحليلية

لحساب التكاليف، توجد عدة أساليب تشمل الطرق التقليدية والحديثة، ومن بين هذه الأساليب نجد ما يلي:

الفرع الأول: الطرق التقليدية لحساب التكاليف

تُعد الطرق التقليدية لحساب التكاليف من أكثر الأساليب استخدامًا لسنوات طويلة، حيث يعتمد عليها بشكل واسع، يقوم نظام معلومات المحاسبة التحليلية بتحديد سعر تكلفة مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة. ومع ذلك، لا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل يشمل أيضًا تحليل التكاليف وتحديدها بهدف مراقبتها واتخاذ القرارات المناسبة بناءً عليها، وفيما يلي سنستعرض أبرز هذه الطرق.[1]

أولا: طريقة التكاليف الكلية

تشمل هذه الطريقة جميع عناصر التكاليف المرتبطة بوحدة المنتج، سواء كانت التكاليف مخصصة بشكل مباشر أو غير مباشر، وثابتة أو متغيرة، كما يتم تحميل الجزء المباع من الإنتاج بجميع تكاليف البيع، سواء المباشرة أو غير المباشرة، والثابتة أو المتغيرة.

[1] هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة غير منشورة، لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 53

بمعنى آخر، تُعتبر التكلفة الكلية هي مجموع التكاليف التي تُحمَّل على منتج معين، وتشمل كافة البنود المباشرة وغير المباشرة، كما هو موضح في القائمة التالية:[1]

الجدول رقم 3 : تكاليف وحدات المنتجة

المواد المباشرة	**XX X**
العمل المباشر	**X XX**
تكاليف الصنع الإضافة	**XX X**
تكاليف الصنع الإضافة الثابتة	**XX X**
مجموع التكاليف الوحدات المنتجة	**XX X**

المصدر: خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية، ص 146

الوحدات المباعة من المنتج تتحمّل جميع تكاليف البيع و التوزيع ككونها تكاليف مباشرة أو غير مباشرة، أو تكاليف ثابتة أو متغيّرة، إضافة إلى تكاليف الإنتاج، كما هو موضّح في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم 4 : تكاليف الوحدات المباعة

تكاليف الإنتاج	**XX**
تكاليف البيع والتسويق المتغيرة	**XX**
تكاليف البيع والتسويق الثابتة	**XX**
مجموع التكاليف الوحدات المباعة	**XX**

المصدر: مولاي الزين فاطمة، نقيلو كلثوم، محاسبة التكاليف كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ص.16

[1] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية، ص 146

[2] مولاي الزين فاطمة، نقيلو كلثوم، محاسبة التكاليف كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ص.16

ثانياً: الأسس التقنية لطريقة التكاليف الكلية

تعتمد طريقة التكاليف الكلية في تحليلها على مجموعة من الأسس والمبادئ، حيث تبدأ بإدراج جميع الأعباء المرتبطة بنشاط المؤسسة، يتم تقسيم المؤسسة إلى أقسام متجانسة او ما يعرف بمراكز التحليل، مع التمييز بين الأعباء المباشرة وغير المباشرة. تُحمَّل الأعباء المباشرة على التكاليف دون الحاجة إلى حسابات وسيطة مسبقة، ويكفي فقط تحديد الكمية المستهلكة من هذه الأعباء وتكلفة الوحدة الخاصة بكل عنصر، أما الأعباء غير المباشرة فلا يمكن تحميلها على التكاليف إلا بعد معالجتها، تتطلب هذه المعالجة تقسيم نشاط المؤسسة إلى مراكز و أقسام يكون فيها العمل متجانساً، ويختلف هذا التقسيم من مؤسسة إلى أخرى حسب حجمها وطبيعة نشاطها، بهدف تحديد مختلف التكاليف وسعر التكلفة والنتيجة التحليلية للمنتجات.[1]

-الأعباء المباشرة والأعباء غير المباشرة:

- **الأعباء المباشرة:** هي الأعباء التي ترتبط بشكل وثيق بوحدات الإنتاج، ويمكن تحميلها مباشرة على تكلفة معينة دون الحاجة إلى معالجة مسبقة، مثل: تكلفة المواد الأولية المستعملة، واليد العاملة المباشرة.[2]
- **الأعباء غير المباشرة:** تُعتبر هذه التكاليف ضرورية وهامة لإتمام عمليات التصنيع، التسويق والإدارة، لكنها لا تُخصّص أو تُربط بسلعة معينة بشكل مباشر، ولا يمكن تحميلها على التكاليف إلا بعد معالجتها، مثل: أقساط الإهتلاكات، الطاقة الكهربائية، أعباء الإدارة.[3]

[1] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير والمساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة غير منشورة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص. 224.

[2] رضوان محمد العنابي، محاسبة التكاليف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص. 27 (بتصرف).

[3] درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام المعلومات للتسيير ومساعدة على اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، ، جامعة الجزائر، 2005، ص. 194 (بتصرف).

الفرع الثاني: طريقة التكاليف الجزئية

تعتمد هذه الطريقة على التحميل الجزئي للتكاليف، حيث تُحمَّل التكاليف وفقًا لارتباطها بمستوى النشاط، وبمعنى آخر، يتحمَّل النشاط فقط الجزء المرتبط به من التكاليف، بينما يُرحَّل الجزء المتبقي إلى النتيجة، وتوجد عدة طرق جزئية لتحميل التكاليف، من بينها:

- ✓ طريقة التحميل العقلاني للأعباء الثابتة
- ✓ طريقة التكلفة المتغيرة.

أولًا: مبدأ طريقة التحميل العقلاني

ترتكز هذه الطريقة في معالجة حساب التكلفة على مبدأ التمييز بين الأعباء المتغيرة والثابتة، حيث يتم احتساب الأعباء الثابتة باستخدام معامل التحميل العقلاني، ثم يُضاف الناتج إلى الأعباء المتغيرة، ويُلاحظ ثبات تكلفة الوحدة، ويرجع ذلك إلى توزيع جميع الأعباء وفق مستوى النشاط باستخدام هذا المبدأ.

- معامل التحميل العقلاني يُحسب وفق العلاقة التالية:[1]

معامل التحميل العقلاني = حجم النشاط الفعلي / حجم النشاط العادي

- **الأعباء الثابتة:** تُحمَّل وفق طريقة التحميل العقلاني التي تهدف إلى إقصاء تأثير حجم النشاط على التكاليف وتُحتسب التكاليف الثابتة المحمَّلة عقلانيًا باستخدام العلاقة التالية:

التكاليف الثابتة المحملة عقلانيًا = التكاليف الثابتة الفعلية × معامل التحميل العقلاني

[1] محمود علي الجبالي، قصي السامري، محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الأردن)، 2000، ص. 148.

حيث :[1]

- يُمكن تحديد حجم النشاط العادي للقسم استنادًا إلى معايير تاريخية، أو توقعات مستقبلية، أو بناءً على الطاقة الإنتاجية.
- أما حجم النشاط الفعلي، فيُحدد باستخدام عدة مؤشرات تُعبر عنه، مثل وحدات العمل في الأقسام المتجانسة.

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة:

- صعوبة تحديد حجم النشاط العادي بدقة، لما له من تأثير مباشر على تحميل التكاليف وبالتالي على تحديد سعر التكلفة.
- وجود صعوبات في التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة، خاصة عند التعامل مع التكاليف المختلطة (شبه المتغيرة وشبه الثابتة).
- اختلاف قيمة المخزونات النهائية سواء المنتجات أو المواد الأولية عن تكلفتها الحقيقية.[2]

المطلب الثاني: طريقة التكلفة الحديثة "التكلفة على أساس الأنشطة" (ABC)

أدى الاعتماد على المعلومات التي توفرها الأنظمة التقليدية لحساب التكاليف وإدارتها إلى نتائج غير دقيقة في بيئة تنافسية اشتدت خلال العقدين الماضيين، فقد أسهم نقص الدقة والتفصيل في هذه المعلومات في اتخاذ قرارات لا تحقق أهداف المؤسسة بالشكل المطلوب، وبسبب هذا القصور، ظهرت أنظمة وتقنيات حديثة توفر للإدارة معلومات

[1] بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج، جامعة خيضر بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة 2013-2014، ص. 44.

[2] نادية المغني، المطبوعات المحاضرات في مقياس المحاسبة التحليلية وفق البرنامج، السنة الثانية ليسانس، نظام جديد، جامعة الجزائر 3، السنة 2018-2019، ص. 39.

دقيقة وموثوقة تساعدها في اتخاذ قرارات رشيدة ومناسبة، ومن بين هذه الأنظمة، برز نظام التكلفة على أساس الأنشطة (ABC) ، الذي انتشر بشكل واسع في الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية، نظراً للفوائد الكبيرة التي حققها للمؤسسات التي اعتمدته.[1]

الفرع الأول: تعريف طريقة الأنشطة (ABC)

تُعرَّف هذه الطريقة بأنها تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الدقة في حساب بيانات التكلفة من خلال تحليل الأنشطة داخل المؤسسة، يعتمد هذا الأسلوب بشكل رئيسي على مبدأ الربط بين تكاليف الأنشطة والمنتج النهائي، وذلك عبر توصيل الموارد المستخدمة بالأنشطة التي تستهلكها، يُساعد هذا الربط المؤسسة على تركيز اهتمامها على الأنشطة الأكثر فعالية.[2]

الفرع الثاني: المكونات الأساسية لطريقة التكاليف على أساس النشاط وتحديد تكلفتها

أ– المهمة: عند التطرق إلى مصطلح "المهمة" في إطار طريقة (ABC)، يُقصد به العلاقة الجوهرية التي تربط بين التدفقات داخل المؤسسة والتي تتسبب في حدوث التكاليف.

ب– النشاط: وفقًا لهذه الطريقة، تُقسَّم المؤسسة إلى مجموعة من الأنشطة المتجانسة بدلًا من تقسيمها إلى مراكز تحليل، هذا يعني أن نظام (ABC) يُقدّم المؤسسة كسلسلة مترابطة من الأنشطة.[3]

يتم تحديد التكاليف لكل نشاط على حدة، حيث تشمل تكلفة النشاط جميع تكاليف عوامل الإنتاج (الموارد) التي يمكن تتبعها، يتطلب تحديد تكلفة النشاط حصر الموارد المستهلكة لمعرفة إجمالي تكاليف النشاط خلال فترة معينة.[4]

---

[1] سعاد حمدية، استخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) في تحديد تكلفة الخدمة الصحية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص. 51.

[2] عائشة علاش، سهام معيزي، إمكانية تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة يحيى فارس، المدية، السنة 2018-2019، ص. 49.

[3] سليمة حفاف، تقييم العوامل الأساسية لنجاح تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، جامعة المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، السنة 2013-2014.

[4] مخلوفي أمينة، بن يحي حسينة، واقع المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة يحيى فارس، المدية، سنة 2016-2017، ص. 36.

الفرع الثالث: مسببات التكلفة في نظام التكاليف على أساس الأنشطة

بعد تحديد كل نشاط وتكاليفه، تأتي مرحلة تحديد مسببات التكلفة التي أدت إلى ظهور النشاط أو أثّرت في حجمه تؤثر هذه العوامل في حجم العمل وبالتالي في حجم النشاط، ويُعد استخدام مسببات التكلفة أساس تحديد التكاليف وفقًا لهذه الطريقة، بخلاف الأنظمة التقليدية التي تعتمد على وحدة العمل كأساس للتوزيع في نظام (ABC)، تُستخدم معايير مثل حجم الإنتاج وساعات العمل وغيرها لتوزيع التكاليف بدقة أكبر.

المطلب الثالث: المقارنة بين الطريقة التقليدية وطريقة التكلفة على أساس الأنشطة (ABC)

يمكن التمييز بين طريقة التكلفة المعتمدة على الأنشطة (ABC) والطريقة التقليدية من خلال النقاط الموضحة:

الجدول رقم 5: المقارنة بين الطريقة التقليدية وطريقة التكلفة على أساس الأنشطة (ABC)

عناصر المقارنة	الطريقة التقليدية	طريقة على أساس الأنشطة ABC
المعلومات المقدمة	تعتمد على تقديم معلومات التكاليف بشكل كامل ولكنها تجميعية وغير وظيفية، حيث يتم تجميع البيانات على مستوى الأقسام الإنتاجية، مما يجعل تحليلها وتفسيرها صعبًا.	توفر معلومات تفصيلية ودقيقة عن كل نشاط داخل أي قسم باستخدام نظام ABC، مما يسمح بفهم أعمق لتوزيع التكاليف.
التركيز	تركز الطريقة التقليدية على المنتجات باعتبارها الهدف الرئيسي لتحميل التكاليف، مع تجاهل تأثير الأنشطة المختلفة.	تركز هذه الطريقة على الأنشطة باعتبارها مراكز التكلفة الأساسية، مع تحميل التكاليف على المنتجات بناءً على استهلاكها الفعلي للأنشطة.
مجمعات التكلفة	يتم استخدام مجمع واحد للتكاليف الصناعية غير المباشرة لكل قسم، أو يتم توزيع التكاليف على عدد محدود من المجمعات دون الأخذ في الاعتبار الأنشطة الفعلية.	يتم تخصيص التكاليف بناءً على مجمعات الأنشطة، حيث يتم ربط كل تكلفة مباشرة بالنشاط المناسب بدلاً من استخدام مجمعات عامة.
المتغيرات التي يستند إليها	تعتمد على أسس تحميل تقليدية مثل تكلفة المواد المباشرة أو ساعات العمل المباشرة كأساس لتوزيع التكاليف.	لا تعتمد فقط على المتغيرات المالية المباشرة بل تشمل أيضًا متغيرات تشغيلية مثل الوقت، عدد الأوامر أو وحدات الإنتاج، مما يتيح توزيعًا أدق للتكاليف.

المصدر : سليمة حفاف، تقييم العوامل الأساسية لنجاح تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، ص 4

خلاصة الجزء الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الجزء، يمكن القول إن المحاسبة التحليلية تُعد من الأدوات المحاسبية الحديثة والفعالة التي تهدف إلى تقديم معلومات دقيقة ومفصلة حول التكاليف والأنشطة الداخلية للمؤسسة، مما يسمح للإدارة باتخاذ قرارات عقلانية مدروسة تستند إلى تحليل واقعي لمواطن القوة والضعف.

كما أنها تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحديد مصادر الهدر والكفاءة، وتحليل الانحرافات، وتوفير قاعدة بيانات قوية تدعم وظائف التخطيط والرقابة والتوجيه، ونظرًا لأهميتها في مراقبة التكاليف والتقليل من المخاطر، أصبحت المحاسبة التحليلية ضرورة ملحة للمؤسسات التي تسعى إلى ضمان استقرارها المالي وتحقيق أهدافها بأقل قدر ممكن من الخطر.

الجزء الثاني: الخطر المالي

تمهيد

تواجه المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة العديد من التحديات المالية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية، ارتفاع التكاليف، وتغيرات السوق، مما يعرّضها لمخاطر مالية قد تؤثر سلبًا على استقرارها واستمراريتها. ويُعرف الخطر المالي على أنه احتمال عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أو تعرضها لخسائر ناتجة عن قرارات مالية غير دقيقة أو ظروف غير متوقعة.

ولمواجهة هذه التحديات، أصبحت إدارة المخاطر المالية ضرورة حتمية، حيث تهدف إلى تحديد مصادر الخطر، وتحليلها، ووضع استراتيجيات للتقليل من آثارها السلبية، وتُعد المحاسبة التحليلية من أبرز الأدوات الداعمة لهذه الإدارة، من خلال تقديم معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مالية رشيدة وتوقع الأزمات قبل وقوعها

حيث تم التطرق في هدا الجزء إلى ما يلي :

المبحث الأول: ماهية الخطر المالي

المبحث الثاني: أدوات المحاسبة التحليلية لإدارة المخاطر المالية

المبحث الاول: ماهية الخطر المالي

يُعد الخطر المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، لما له من تأثير مباشر على استقرارها واستمراريتها. ويتعلق هذا المفهوم بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية. في هذا المبحث، سيتم التطرق إلى ماهية الخطر المالي، مصادره، وأهم أنواعه

المطلب الاول: مفهوم الخطر المالي

اولا:مفهوم الخطر

للخطر العديد من التعريفات،حيث يمكن تعريفه على أنه عدم التأكد بشأن حتمية الحصول على العائد أو تحديد حجمه أو مصدره أو انتظامه، أو جميع هذه العوامل مجتمعة،كما يُعرف أيضًا بأنه مزيج مركب من احتمال وقوع الحدث والنتائج المترتبة عليه[1].

ثانيا:مفهوم الخطر المالي

لقد اختلفت تعاريف و مفاهيم الخطر المالي بين الباحثين حيث

يرى **Williams, Smith, & Young (1995)** أن الخطر يتمثل في التقلب المحتمل للنتائج، وهو مفهوم موضوعي يمكن قياسه كميًا،كما أنه يؤدي إلى خسائر محتملة، حيث قد يترتب على أي تصرف محفوف بالمخاطر مكاسب أو خسائر، دون إمكانية التنبؤ بالنتيجة الفعلية.

أما **Peters,D (1997)** فيُعرّف الخطر المالي بأنه احتمالية وقوع خسارة مالية، مشيرًا إلى أن مصطلح "الخطر" يُستخدم للتعبير عن التغيرات التي قد تطرأ على العوائد المرتبطة بأصل معين.

ويرى **Watsham, T.J (1998)**أن الخطر يعكس حالة من عدم التأكد يمكن قياسها كميًا، ويرتبط الخطر المالي بالتغيرات غير المرغوبة في قيمة المتغيرات المالية.

بينما يوضح **McNamee (2000)** أن الخطر ما هو إلا أداة تساعد في التعامل مع المواقف التي لا يمكن التنبؤ بمستقبلها بشكل يقيني.

[1] عيشوش، خ. (2020). تسيير المخاطر المالية حسب المقرر الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة طاهري محمد - بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة ،ص2

ويمكن تعريف الخطر المالي بأنه "الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة ثروة المساهمين"، وهو ما يشير إلى احتمالية الخسارة في مصادر التمويل وانخفاض العائد على الاستثمار[1].

المطلب الثاني: انواع المخاطر المالية

يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه المشروع إلى نوعين رئيسيين :الخطر الداخلي والخطر الخارجي، وذلك على النحو التالي[2]:

أولًا: الخطر الخارجي (مصادر المخاطر المنتظمة)

يشير الخطر الخارجي إلى التهديدات التي تنشأ من البيئة المحيطة بالمشروع، خاصةً العوامل الاقتصادية، والتي لا تخضع لتأثير قرارات الإدارة أو الإدارة المالية، وتؤثر هذه العوامل على التدفقات النقدية بنسبة تتراوح بين **15%** إلى **50 %** من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المشروع وتشمل مصادره:

1 –معدلات أسعار الفائدة: (**Interest Rate**) سعر الفائدة هو النسبة المئوية أو المبلغ المستحق على رأس مال مقترض لفترة محددة، ويُعد أداة مهمة للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يؤثر على القرارات الاستثمارية وهيكل رأس المال، حيث يمثل تكلفة تأجيل الاستهلاك، كما يرتبط بالاستثمار من خلال تأثيره على الادخار وتكلفة التمويل، مما يؤثر على العوائد المتوقعة. لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، يلجأ بعض المستثمرين إلى السندات قصيرة الأجل، لكنها قد تؤدي إلى إعادة استثمار متكررة بمعدلات غير مستقرة، مما يجعل تجنب هذه المخاطر أمراً صعباً.

2 –انخفاض القوة الشرائية للنقود :يتأثر الاستثمار بانخفاض القدرة الشرائية للنقود نتيجة التضخم، خاصة الأدوات ذات الفائدة الثابتة مثل الودائع المصرفية والسندات، يؤدي ارتفاع التضخم إلى زيادة معدل الخصم، مما يقلل من القيمة الحقيقية للأصول، لذلك تسعى إدارة الاستثمار إلى أدوات أقل تأثراً، مثل الأسهم، التي يمكن أن ترتفع قيمتها وربحيتها مع التضخم، مما يجعلها أكثر مرونة في مواجهة انخفاض القوة الشرائية.

3 –مخاطر السوق :تؤثر على جميع الأدوات الاستثمارية نتيجة أحداث غير متوقعة تسبب تقلبات حادة في الأسواق تنجم هذه التقلبات عن عوامل اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، سواء محلياً أو في دول ذات علاقات اقتصادية قوية.

[1] الشيخ، فهمي مصطفى، (2008)، التحليل المالي (الطبعة الأولى)، رام الله، فلسطين ص125
[2] دكتور كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع ص160-164

مثال على ذلك، التغيرات في أوروبا الشرقية أثّرت على أسواقها وأسواق دول أخرى مثل روسيا هذه المخاطر خارجة عن سيطرة الشركات والمستثمرين، مما يجعلها تحدياً رئيسياً في بيئة الاستثمار.

ثانياً: المخاطر الداخلية

المخاطر الداخلية هي تلك التي تنشأ من داخل المشروع ذاته، ومن أهمها[1]:

1. **المخاطر التمويلية** :ترتبط هذه المخاطر بنوعية التمويل الذي يعتمد عليه المشروع، فعند زيادة نسبة الديون مقارنة بالأموال المستثمرة، تتحمل الشركة تكاليف مالية ثابتة يجب دفعها بشكل دوري، بغض النظر عن تقلب العوائد.
2. **مخاطر الائتمان** :(**Credit Risk**) تحدث هذه المخاطر نتيجة التوسع في منح الائتمان التجاري، حيث تزداد المخاطر كلما ارتفعت قيمة الذمم المدينة الممنوحة للعملاء، ويكمن الخطر في عدم قدرة العملاء على سداد هذه الذمم أو تأخرهم في السداد، مما يؤدي إلى خسائر فعلية إذا تحولت الديون المشكوك في تحصيلها إلى ديون معدومة.
3. **مخاطر السيولة** :(**Liquidity Risk**) تتعلق بقدرة المشروع على تحويل أصوله المتداولة إلى سيولة كافية لتغطية التزاماته المالية في مواعيدها، فإذا واجه المشروع صعوبة في توفير السيولة، فقد يضطر إلى الاقتراض بشروط قاسية وأسعار فائدة مرتفعة، مما يزيد من احتمالية التعرض للإفلاس.
4. **مخاطر التشغيل** :(**Operation Risk**) تنجم هذه المخاطر عن ارتفاع التكاليف التشغيلية عن المعدلات المتوقعة، مما يؤثر على صافي الدخل وقيمة المشروع، وقد يكون سبب هذه المخاطر طبيعة القطاع الذي يعمل فيه المشروع، أو تقلبات الطلب على المنتجات، أو التطورات التكنولوجية، أو تغير مستويات الأسعار والتكاليف.
5. **مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات** :(**Capital Or Solvency Risk**) تتعلق هذه المخاطر بعدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المالية، خاصة عندما تنخفض القيمة السوقية لأصوله إلى مستوى أقل من قيمة التزاماته المالية. ويرتبط هذا الخطر بجودة الأصول، والمخاطر التشغيلية، ومستويات السيولة،

[1] دكتور كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع ص160-164

إضافةً إلى حجم الأرباح المحتجزة والموزعة. فإذا لم تكن التدفقات النقدية الداخلية كافية لتغطية النفقات التشغيلية وسداد الديون المستحقة، فقد يواجه المشروع خطر الإفلاس.

مخاطر إضافية: إلى جانب المخاطر السابقة، هناك مخاطر أخرى قد تؤثر على الاستثمارات، منها:

- **مخاطر أسعار الصرف** :تحدث عند تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية في ظل تقلبات مستمرة في أسعار الصرف، مما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة.
- **مخاطر البلد** :تنشأ عندما تتعرض الاستثمارات الدولية لخسائر نتيجة رفض الدولة المضيفة سداد التزاماتها المالية في مواعيدها، مما يؤثر على الفائدة أو رأس المال المقترض دولياً.

المطلب الثالث: دواعي انتشار المخاطر المالية

تُعد المخاطر المالية من الظواهر التي تنشأ وتتطور بالتوازي مع التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد، لا سيما في ظل بيئات تتسم بمستوى عالٍ من التنافس، وتُدار بشكل متزايد عبر تقنيات المعلومات الحديثة. كما أن التقدم التكنولوجي وتطبيقاته المتطورة يسهمان في تعقيد طبيعة هذه المخاطر وتوسّع نطاقها. ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي ساعدت على تفاقم وانتشار المخاطر المالية، خاصة في القطاع المصرفي، فيما يأتي:

1-العولمة المالية والتحرر المالي المصرفي: التحرر المالي، أو ما يُعرف بإلغاء التنظيم، هو تقليص القيود التي كانت مفروضة على الأسواق المالية، وقد بدأ في الولايات المتحدة في الثمانينيات قبل أن يمتد إلى دول أخرى. ورغم ما يُقال عن فوائد العولمة المالية في دعم النمو، إلا أن ذلك لا يلغي المخاطر التي قد تصاحبها، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى أنظمة رقابة فعالة. فمع تزايد ترابط الأسواق عالميًا، أصبحت كل الدول معرضة لتأثير الأزمات المالية التي قد تنشأ في أي جزء من النظام المالي العالمي. [1] .

حيث يمكن توضيح كيفية مساهمة العولمة المالية في تصاعد حدة المخاطر المالية من خلال النقاط التالية:

[1] بن نعمون حمادو و بوعشة مبارك ، إشكالية التحرير المالي في القطاع البنكي: من بنوك تقليدية إلى بنوك الظل، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، 2016، ص 592.

1-1 المخاطر الناتجة عن التقلبات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال: تُظهر العديد من الدراسات أن رؤوس الأموال الأجنبية، خصوصًا استثمارات المحافظ المالية، تكون شديدة التقلب مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالأولى عادةً ما تهدف لتحقيق أرباح سريعة ويمكن سحبها بسهولة، ما قد يسبب أزمات مثل تراجع قيمة العملة، انخفاض الأصول، وضعف ثقة المستثمرين. بينما تميل الاستثمارات المباشرة إلى الاستقرار لأنها طويلة الأجل وترتبط بظروف الاقتصاد الحقيقي. كما أن استثمارات المحافظ تتأثر كثيرًا بالمشاعر والتوقعات، وغالبًا ما ينساق المستثمرون مع ما يُعرف بسلوك القطيع. لذلك، فإن العولمة التي تشجع على تدفقات رأسمالية سريعة وغير مستقرة قد تُربك الاقتصاد، بعكس العولمة التي تجذب استثمارات طويلة الأجل وتُسهم في استقراره.

1-2 مخاطر تعرض البنوك للأزمات: تُعتبر الأزمات المصرفية من أبرز المخاطر الناتجة عن العولمة المالية، سواء خلال مراحل التحرير المالي أو بعدها. فقد أظهرت دراسة أن ثلث دول صندوق النقد شهدت أزمات مصرفية بين 1980 و1996، وهي فترة تزايدت فيها حركة العولمة. وقد نبّه باكرًا الخبير "كارلوس دياس أليخاندرو" إلى مخاطر التحرر المالي على الأنظمة المصرفية، خاصة مع إلغاء قوانين كانت تضبط عمل البنوك. وتأكدت هذه المخاوف لاحقًا بحدوث أزمات في أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا، حيث ساهم رفع القيود في تمكين البنوك من القيام بإقراض غير مسؤول، كما حدث في دول مثل تشيلي وبولندا. كما أظهرت استثمارات المحافظ المالية هشاشة النظام المصرفي وساهمت في تأزيمه.

1-3 مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمّرة: أسفر اعتماد نظام تعويم أسعار الصرف في السبعينيات عن تصاعد المضاربات على العملات، حيث أصبح المستثمرون يتاجرون بها لتحقيق أرباح سريعة، مما جعل أسعار الصرف تتأثر بشكل كبير بتصرفاتهم. وساهم التحرير المالي في زيادة هذا النشاط بإلغاء القيود التي كانت تحدّ منه. وقد شبّه الاقتصادي موريس أليه هذا الوضع بأن العالم تحول إلى "كازينو كبير". وتعرضت عدة دول صناعية لهجمات مضاربية أضرّت باستقرارها النقدي، مما يبرز خطورة هذا النوع من المضاربات على الاقتصاد.

1-4 مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج: يُعد تدويل المدخرات الوطنية في الدول النامية من أخطر تبعات عولمة أسواق المال. فقد توجهت نسبة كبيرة من هذه المدخرات نحو الاستثمار في الخارج، خصوصًا بعد تبنّي سياسات التحرير المالي – المحلي والدولي – خلال تسعينيات القرن الماضي، والتي أضفت نوعًا من الشرعية على حرية حركة رؤوس الأموال.

هذا الانفتاح أدّى إلى نتائج سلبية على عدة أصعدة، من بينها اختلال موازين المدفوعات، وتراجع قدرة تلك الدول على تحقيق التراكم والاستثمار المحلي، بالإضافة إلى تعقيد عملية خدمة الديون الخارجية وتقليص صافي التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال الأجنبية.

1-5 مخاطر دخول الأموال غير المشروعة (غسيل الأموال): يُعتبر غسيل الأموال من أبرز المخاطر التي رافقت موجة العولمة المالية. فقد أدى إلغاء الرقابة على عمليات الصرف، والسماح بحرية تنقّل رؤوس الأموال عبر الحدود دون رقابة فعّالة من السلطات المحلية، إلى خلق بيئة مناسبة لتهريب الأموال غير المشروعة وتبييضها. كما ساهم انفتاح الأسواق المالية المحلية أمام المستثمرين الأجانب في فتح قنوات جديدة لهذا النوع من الأنشطة، مما زاد من صعوبة تتبع مصادر الأموال والتحقق من شرعيتها[1].

2- بروز الهندسة المالية والابتكار المالي:

ساهم ظهور الهندسة المالية وتطور الابتكارات المالية في تعقيد عمل البنوك وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق، حيث استُخدمت العديد من هذه الأدوات كوسيلة للالتفاف على القوانين القديمة، مثل عقود المبادلة وسوق الأورودولار, وقد أدى هذا التعقيد إلى إخفاء المخاطر الحقيقية وزعزعة استقرار النظام المالي, وشهد العالم أزمات مالية بعضها طبيعي، وبعضها ناتج عن سوء الإدارة والتلاعب بالمحاسبة عبر أدوات مالية معقدة، مما أضعف الشفافية، قلل من كفاءة الأسواق، وقلّل من الثقة بين المتعاملين داخل النظام المالي[2].

[1] رمزي زكي، المخاطر الناجمة عم عولمة الأسواق المالية، دراسات اقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، م 2، ع 01، 2000 ص .36-48
[2] مناع ريمة و لعرابة مولود، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، العدد 01، 2014 ص .217

المبحث الثاني: أدوات المحاسبة التحليلية لإدارة المخاطر المالية

تُعد أدوات المحاسبة التحليلية من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تشخيص المخاطر المالية ومتابعتها، فهي توفّر بيانات كمية تساعد في تحليل التكاليف، تقييم الأداء، واتخاذ قرارات مبنية على أسس دقيقة، في هذا المبحث، سيتم عرض أبرز هذه الأدوات ودورها في الكشف المبكر عن المخاطر المالية والحدّ منها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية

تُعنى إدارة المخاطر المالية بالعلاقة القائمة بين العائد المتوقع من الاستثمار والمخاطر المرتبطة به، وذلك بهدف استثمار هذه العلاقة بطريقة تؤدي إلى تعظيم قيمة الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين وأصحاب القرار. وتُعد هذه الإدارة أداة استراتيجية ضرورية للحفاظ على استدامة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية.

ولفهم مصطلح "إدارة المخاطر المالية" بشكل أعمق، يمكن الرجوع إلى مجموعة من التعريفات التي توضح جوهر هذا المفهوم، نذكر منها:

- تُعرف إدارة المخاطر المالية على أنها منهج علمي يُستخدم للتعامل مع المخاطر من خلال تحليل وتوسيع نطاق الخسائر المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تقليل احتمال وقوع الخسائر أو تخفيف آثارها المالية إلى أدنى حد ممكن[1].
- كما تُعرّف بأنها نظام شامل ومتكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأكثر الطرق كفاءة وبأقل التكاليف، من خلال اكتشاف الخطر، وتحليله وقياسه، ثم تحديد وسائل التعامل معه، واختيار الأنسب من بينها لتحقيق الأهداف المرجوة[2].
- في تعريف آخر، تُعد إدارة المخاطر ممارسة لعملية اختيار منهجية لوسائل فعّالة من حيث التكلفة، للحد من آثار التهديدات المحتملة التي قد تواجه المؤسسة[3].
- ويُشار إليها كذلك بأنها عملية تطوير وتنفيذ خطة عقلانية ومدروسة للتعامل مع الخسائر المحتملة، تركّز على كيفية حماية أصول المؤسسة وتقليل تعرضها للمخاطر[4].

[1] طارق بن العال، إدارة المخاطر، ص .51-50
[2] أسامة عزمي سالم، ونوري شقيري، ص .27
[3] عبد هلا حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع.2014،
[4] محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، رام هلا فلسطين، ،2012 ص .1

- ويُضاف إلى ذلك أنها إدارة تهدف بشكل منهجي ومستمر إلى التعرف على العوامل التي تهدد أصول المؤسسة، وقدراتها، وأهدافها، وسمعتها، مع العمل على تقييم هذه المخاطر والحد منها، لتفادي الأزمات المستقبلية[1].

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة تعريف شامل لإدارة المخاطر المالية على النحو التالي:

إدارة المخاطر المالية هي مجموعة من الأنشطة والإجراءات المنظمة التي تهدف إلى تقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، بما يضمن للمؤسسة الاستمرارية والنمو وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

المطلب الثاني: ادوات قياس الخطر المالي الإحصائية و المحاسبية

يمكن استخدام عدة مقاييس إحصائية ومالية لتحديد المستوى النسبي للمخاطر بشكل كمي, وتنقسم هذه الأدوات إلى مجموعتين رئيسيتين:

مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية

مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي و المحاسبة التحليلية

أولا: الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية[2]:

تعتمد هذه الأدوات على قياس مدى تشتت القيم الخاصة بالمتغير المالي محل الاهتمام، أو مدى حساسيته للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر. ومن بين هذه الأدوات:

-المدى: (**Range**) وهو الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمتغير المالي المدروس، حيث يمكن استخدامه كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للمخاطر. فكلما زادت قيمة المدى، كان ذلك دليلاً على ارتفاع مستوى الخطر المرتبط بهذا المتغير المالي ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

➢ المدى = أكبر قيمة في البيانات – أصغر قيمة

[1] زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة ألاولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ألاردن، 2006، ص .21

[2] R, A.S ,Westerfield ,W.R & ,Jaffe ,J. ,Op. Cit. , PP. 235 – 241.

– التوزيعات الاحتمالية(Probability Distributions) : تُعد هذه الأداة أكثر تفصيلاً من المدى، حيث تعتمد على تحليل سلوك المتغير المالي وتحديد القيم الأكثر احتمالاً لحدوثها في ظل مختلف السيناريوهات المحتملة. كما يتم استخدام التوزيع الاحتمالي لهذه القيم للمقارنة بين مستويات المخاطر المرتبطة بعدة أصول مستقلة، مما يساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة حيث كلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعًا ويمتد نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرًا على ارتفاع مستوى المخاطر.

–الانحراف المعياري : **(Standard Deviation)** يُعد من أكثر المقاييس الإحصائية استخدامًا كمؤشر على الخطر الكلي المرتبط بالمتغير المالي. فهو يعكس مدى تشتت القيم حول متوسطها المتوقع، حيث يشير ارتفاع قيمة الانحراف المعياري إلى مستوى أعلى من المخاطر.

–معامل الاختلاف : **Coefficient of variation**

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت، حيث يقيس مقدار الخطر مقابل كل وحدة من العائد، إذ يربط بين الخطر (المقاس بالانحراف المعياري) والعائد (المقاس بالقيمة المتوقعة). ولذلك يُعد معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلاً من الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة من حيث العائد والمخاطرة. وكلما ارتفعت قيمته، دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد.

–معامل بيتا:(Beta Coefficient) هو مقياس لحساسية قيمة المتغير قيد الدراسة تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر. على سبيل المثال، يمكن استخدامه لقياس درجة حساسية عائد سهم معين تجاه التغيرات في عائد السوق، أو التغيرات في أسعار الفائدة لدى البنوك. وتشير قيمة معامل بيتا المرتفعة إلى ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي إلى ارتفاع مستوى المخاطرة.

ثانيا: أدوات المحاسبة التحليلية لقياس المخاطر المالية :

تُعد المحاسبة التحليلية وسيلة مهمة تساعد المؤسسات على فهم طبيعة المخاطر التي تواجهها، مثل خطر ضعف الاستغلال، أو نقص السيولة، أو حتى الإفلاس. ومن خلال أدواتها المختلفة، تتيح هذه المحاسبة للمؤسسة اتخاذ قرارات دقيقة لتفادي تلك المخاطر أو الحد من آثارها.حيث سنتطرق الى دور هذه الأدوات المحاسبية التحليلية في قياس وتقليل المخاطر، مدعمة بالقوانين والآليات المحاسبية التي تُستخدم لتقييم كل نوع من المخاطر بشكل دقيق[1].

أولًا: خطر الاستغلال وسُبل معالجته: خطر الاستغلال هو ذلك الخطر الذي ينشأ من عدم استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة بشكل فعّال، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء وزيادة التكاليف التشغيلية دون زيادة في الإيرادات. يعد هذا النوع من المخاطر من أخطر التحديات التي تواجه أي مؤسسة، حيث يمكن أن يؤثر على كفاءتها الإنتاجية ويضعف قدرتها التنافسية في السوق[2].

-الأدوات المحاسبية المستخدمة لمعالجته: تساعد المحاسبة التحليلية في قياس وتحديد مجالات الاستغلال غير الفعّال باستخدام الأدوات التالية:

1. **تحليل التكاليف الثابتة والمتغيرة:** يساهم هذا التحليل في تحديد كيف يتم توزيع التكاليف بين التكاليف الثابتة (مثل الإيجار) والتكاليف المتغيرة (مثل المواد الخام) ويُظهر مدى تأثيرها على ربحية المؤسسة.
2. **تحليل نقطة التعادل:(Break-even Analysis)** يُستخدم لتحديد النقطة التي لا تحقق فيها المؤسسة ربحًا أو خسارة، أي النقطة التي تتساوى فيها الإيرادات مع التكاليف. يساعد هذا التحليل في تحديد حجم المبيعات المطلوب لتغطية التكاليف الثابتة.

[1] **الحيالي، خليل إسماعيل** .(2017) .*المحاسبة التحليلية: مدخل لاتخاذ القرارات* .دار المسيرة للنشر والتوزيع ص 36-38

[2] **بولقرون، أسماء** .(2019) .*دور المحاسبة التحليلية في تقييم أداء المؤسسة الصناعية* .جامعة قسنطينة ص 26-27

القانون[1] :

$$\text{نقطة التعادل بالكمية} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر البيع للوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

3. **نظام التكاليف على أساس الأنشطة:(ABC)** يعتمد هذا النظام على تحليل التكاليف وفقًا للأنشطة التي تُنتجها المؤسسة، مما يساعد في تحديد الأنشطة غير الفعّالة التي تستهلك موارد غير مبررة.

القوانين المحاسبية:

- **نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية**[2]:

$$\text{نسبة الاستغلال} = \frac{\text{الإنتاج الفعلي}}{\text{الطاقة الإنتاجية المتاحة}} \times 100$$

ثانيًا: خطر السيول الخطر المالي، أو خطر السيولة، يتمثل في عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل نتيجة لعدم توافر السيولة النقدية الكافية. يعد هذا الخطر أحد أهم المؤشرات على الصحة المالية للمؤسسة، إذ أن عجز المؤسسة عن تلبية احتياجاتها النقدية قد يؤدي إلى تأخير في دفع الديون أو حتى تعطيل العمليات الإنتاجية[3].

الأدوات المحاسبية المستخدمة لمعالجته : تستخدم المحاسبة التحليلية لتقييم قدرة المؤسسة على تجنب الخطر المالي باستخدام الأدوات التالية:

1. **الموازنات التقديرية:**تُستخدم الموازنات التقديرية في التخطيط المالي وتخصيص الموارد بشكل مسبق، مما يساعد على تجنب النقص المتوقع في السيولة النقدية.

[1] **الحميدي، عبد الرحمن** .(2016) .*المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات* .دار العلوم للنشر.ص44-46

[2] **حجازي، يوسف** .(2020) .*إدارة المخاطر المالية باستخدام المحاسبة التحليلية* .مجلة دراسات اقتصادية، ص 89-104

[3] **جمال الدين، محمد** .(2015) .*المحاسبة التحليلية وأثرها في اتخاذ القرارات الاقتصادية* .دار وائل للنشر ص 52-55

2. **تحليل التدفقات النقدية:** يتضمن تحليل التدفقات النقدية تتبع كيفية تدفق الأموال داخل المؤسسة وخارجها. ويساعد هذا التحليل في التنبؤ بالعجز المالي وتحديد مناطق الضغط المالي.

3. **تحليل الحساسية:** يُستخدم لتحليل تأثير التغيرات في بعض المتغيرات (مثل الأسعار أو الكميات) على السيولة المالية للمؤسسة.

القوانين المحاسبية:

- **نسبة السيولة الجارية**[1]:

$$\text{نسبة السيولة الجارية} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- **نسبة السيولة السريعة:**

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- **التدفق النقدي الصافي**[2]:

$$\text{صافي التدفقات النقدية} = \text{المقبوضات النقدية} - \text{المدفوعات النقدية}$$

ثالثًا: خطر الإفلاس يُعتبر خطر الإفلاس من أخطر المخاطر التي قد تواجه أي مؤسسة، حيث يشير إلى الوضع الذي يعجز فيه الكيان المالي عن الوفاء بكافة التزاماته المالية، مما يؤدي إلى التوقف التام عن النشاط التجاري. يعتمد قياس هذا الخطر على تحليل الجدارة المالية ونسبة الرفع المالي للمؤسسة[3].

الأدوات المحاسبية المستخدمة: تتمثل الأدوات المحاسبية التي تساعد في قياس خطر الإفلاس في:

[1] **الزيني، سعيد** .(2018) .*المحاسبة المالية والإدارية: أدوات وأساليب في تقليل المخاطر المالية* .مكتبة الشروق.ص14-16

[2] **البنك الدولي** .(2019) .(**World Bank**) إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[3] **حجازي، يوسف** .(2020) .*إدارة المخاطر المالية باستخدام المحاسبة التحليلية* .مجلة دراسات اقتصادية، 22(4)، 89-104.

1. **تحليل الجدارة المالية:(Creditworthiness Analysis)** يقيس هذا التحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، استنادًا إلى مؤشراتها المالية مثل الربحية، السيولة، والملاءة.

2. **تحليل الربحية حسب المنتجات أو العملاء:** يساهم في تحديد المنتجات أو العملاء غير المربحين، الأمر الذي يساعد في التخلص من الأنشطة غير المجدية وتحسين الأداء المالي.

3. **مؤشرات الرفع المالي:** تحليل مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض، حيث أن زيادة الديون يمكن أن تكون مؤشرًا على خطر الإفلاس.

القوانين المحاسبية:

- **نسبة المديونية**[1]:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

العائد على الأصول:(ROA)

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

- **القدرة على التمويل الذاتي:**

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{صافي النتيجة} + \text{الإهلاك} + \text{المؤونات}$$

4. **مؤشر z-score**: مؤشر مركب يقيس الاستقرار المالي في المصارف، ويعمل كإنذار مبكر لأي تدهور محتمل، يُحسب بجمع ROA ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول، ثم قسمة الناتج على الانحراف المعياري لـ ROA خلال خمس سنوات.

2جمال الدين، محمد .(2015) .*المحاسبة التحليلية وأثرها في اتخاذ القرارات الاقتصادية* .دار وائل للنشر.ص 52-55

$$\text{z-score} = \frac{u(ROA) + (\frac{E}{A})}{\sigma(ROA)}$$

$u(ROA)$:متوسط العائد على الأصول لمدة خمس سنوات

(E/A) :تمثل حقوق الملكية على حجم الأصول؛

$\sigma(ROA)$:الانحراف المعياري المعدل العوائد على الأصول لمدة خمس سنوات[1]

*Z-SCORE $\geq$ 1.81 :تدل على أن المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفشل ويفلس وهو غير قادر على الاستقرار

*Z-SCORE $\leq$ 2.99 :تعني أن المصرف ناجح وقادر على الاستمرار أي مستقر مالياء

*$1.81 < Z - SCORE < 2.99$[2] :يصعب تحديد إذا كان المصرف فائل أو أنه سيتجاوز الخطر، ولذلك تم تسميتها بالمنطقة الرمادية

من خلال ما تقدم، يتضح أن أدوات المحاسبة التحليلية تعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم في قياس وتحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وتساعد، هذه الأدوات في إدارة المخاطر بشكل استباقي، مما يعزز قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة لتفادي الخسائر والتهديدات المالية، وباستخدام هذه الأدوات، تتمكن المؤسسات من الحفاظ على استقرارها المالي ونجاحها المستدام في بيئات الأعمال التنافسية.

[1] محمد عبد الحي عبد الحميد (2014). استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر ، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، الجزائر ص 58–59.

[2] فريدة تلي (2019/2018). استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص. 113.

المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر المالية

تُعد إدارة المخاطر منهجًا علميًا منهجيًا للتعامل مع الأخطار المحتملة، وهو ما يعني ضمنًا أن هذه العملية تمر بسلسلة من الخطوات المنطقية والمتتابعة التي لا يمكن إغفال أيٍّ منها دون التأثير على فعالية البرنامج. ويمكن توضيح هذه الخطوات كما يلي:

1 –تحديد الأهداف: تُعد تحديد الأهداف الخطوة الأولى الأساسية في إدارة المخاطر، حيث تتيح للمؤسسة تحديد احتياجاتها من البرنامج ووضع خطة تهدف لتحقيق أكبر فائدة ممكنة مقابل التكاليف. رغم أن تقليل التكاليف قد يكون هدفًا رئيسيًا، فإن التركيز الزائد عليه قد يؤدي إلى تطبيق برنامج غير كافٍ، مما يعرض المؤسسة للخسائر. لذا، الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر يجب أن يكون حماية كفاءة المؤسسة واستمراريتها عبر تفادي الخسائر الكبيرة وضمان استقرار الأنشطة. يتضمن ذلك تفادي المخاطر الكبرى التي قد تهدد استمرارية المؤسسة وحماية العاملين من الأخطار التي قد تؤثر على الإنتاجية والاستقرار الداخلي.[1]

2– تحديد واكتشاف الخطر: تُعد خطوة اكتشاف الخطر من المراحل المهمة في إدارة المخاطر، حيث تتطلب تعاونًا فعالًا بين إدارة المخاطر وبقية الإدارات داخل المؤسسة لتوفير المعلومات الضرورية عن مصادر الخطر المحتملة. يتم تبويب هذه الأخطار حسب موضوع الخسارة (مثل أخطار الأشخاص أو الممتلكات) أو مسبباتها وطرق مواجهتها. وفي المشروعات الكبيرة، يُستخدم "دليل الخطر" الذي يتضمن وصفًا دقيقًا للأخطار وبيانات تفصيلية عن مسبباتها وأفضل الطرق لمواجهتها، مما يساعد الإدارة في اختيار الأنسب للتعامل مع المخاطر وفقًا لظروف المؤسسة.

3–تقييم الخطر: بعد تحديد الأخطار، تأتي مرحلة تقييمها، والتي تهدف إلى قياس احتمالية وقوع الخسائر وتقدير حجم الأثر الناتج عنها. ويُعد هذا التقييم ضروريًا لترتيب الأولويات، حيث يتم تصنيف الأخطار حسب درجة جسامتها إلى مجموعات، مثل:

- أخطار جسيمة :وهي الأخطار التي قد تؤدي إلى إفلاس المشروع وانهياره.
- أخطار متوسطة :لا تؤدي إلى الإفلاس، لكنها قد تُجبر المؤسسة على الاقتراض لمواصلة نشاطها.
- أخطار قليلة :يمكن تغطية خسائرها بسهولة من الدخل الجاري للمشروع، دون الحاجة إلى إجراءات استثنائية.

[1] عيد احمد أبو بكر، إسماعيل السيفو، ص .48

هذا التصنيف يُسهم في توجيه الموارد والتركيز على معالجة الأخطار الأهم أولًا.

4 –تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر: بعد تقييم الأخطار، يجب على الإدارة اختيار الوسيلة الأنسب للتعامل مع كل خطر. هناك مدخلان رئيسيان في مواجهة الأخطار:

–مدخل التحكم في الخطر: يركز على الوقاية من الخطر أو منعه، عبر اتخاذ إجراءات لتقليل احتمالية حدوثه أو الحد من شدته إذا وقع.

–مدخل تحويل الخطر: يتمثل في نقل عبء الخطر إلى جهة أخرى (مثل شركات التأمين) مقابل دفع أقساط تأمين.

اختيار المدخل المناسب يعتمد على نوع الخطر، تكلفته المحتملة، إمكانات المؤسسة، واستعدادها لتحمل النتائج في حال حدوثه. في بعض الحالات، يتخذ أصحاب المشروع القرار بأنفسهم، وفي حالات أخرى، قد تكون هناك خطة أو معايير لاختيار الوسيلة الأنسب، ليقتصر دور مدير المخاطر على تنفيذ البرنامج بدلاً من اتخاذ القرار.

5 –تنفيذ القرار: تشكل هذه المرحلة الخطوة العملية في التعامل مع الخطر، حيث يتم تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه في المرحلة السابقة، ويختلف التنفيذ باختلاف الوسيلة المختارة، ومن أبرز أشكاله:

- في حال تحويل الخطر إلى جهة خارجية (كشركة التأمين)، يجب اختيار شركة التأمين المناسبة، التفاوض معها، ثم إبرام عقد التأمين.
- في حال اعتماد أسلوب الوقاية ومنع الخسائر، يجب تصميم برنامج خاص يهدف إلى تقليل احتمالية وقوع الخطر.
- أما في حال اختيار التأمين الذاتي، فتقوم المؤسسة بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لتغطية الخسائر المحتملة داخليًا[1].

6 –التقييم والمراجعة: تعد مرحلة التقييم والمراجعة من الخطوات الأساسية والمستمرة في إدارة المخاطر، وذلك لأن البيئة التي تعمل فيها المؤسسات دائمة التغير، ما يؤدي إلى ظهور أخطار جديدة واختفاء أخرى.

تهدف هذه المرحلة إلى:

[1] عبد هلا حسن مسلم، ذكره،ص 152 .154.

- تقييم فاعلية الإجراءات المتبعة لمواجهة المخاطر.
- اكتشاف الأخطار الجديدة قبل أن تتحول إلى أزمات مكلفة.
- تحسين آليات المواجهة والتكيف مع المستجدات.

من خلال هذه المراجعة الدورية، تتمكن المؤسسة من ضمان استمرارية أدائها، وتقليل آثار الخسائر المستقبلية، ورفع جاهزيتها لمواجهة التحديات[1].

[1] فريدة بوبكري، ، ص121

خلاصة الجزء الثاني

يتضح من خلال هذا الجزء أن الخطر المالي يمثل أحد أبرز التحديات التي قد تهدد استقرار المؤسسات واستمراريتها، إذ يشير إلى احتمال تعرض المؤسسة لخسائر مالية ناتجة عن قرارات غير مدروسة، أو تغيّرات مفاجئة في البيئة الداخلية أو الخارجية. وتتمثل مظاهر هذا الخطر في عدم القدرة على تغطية الالتزامات، تراجع السيولة، أو انخفاض العوائد بشكل يخل بالتوازن المالي.

وقد أظهرت الدراسة أن إدارة الخطر المالي أصبحت ضرورة استراتيجية، حيث تقوم على تحليل المخاطر المحتملة، تقييم آثارها، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها أو التكيف معها. وتُعتبر هذه العملية جزءًا أساسيًا من نظام الحوكمة المالية، وتساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على التنبؤ بالأزمات المالية والتعامل معها بكفاءة

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، تمكنا من استعراض المفاهيم الأساسية للمحاسبة التحليلية وأهميتها في تحليل التكاليف واتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات. لقد تناولنا التطور التاريخي للمحاسبة التحليلية وعلاقتها بالمحاسبة العامة، مما سهل فهم دورها الحيوي في تحسين الأداء المالي. كما أظهرنا الوظائف المتعددة لهذه المحاسبة، خاصة في مجالات تخصيص التكاليف وتقديم معلومات دقيقة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بالخطر المالي، فقد تطرقنا إلى مفهومه وأنواعه المختلفة، مع التركيز على العوامل التي تسهم في انتشاره في الأسواق المالية. من خلال استعراض أدوات قياس الخطر المالي وطرق إدارته، استنتجنا أن تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر المالية يمكن أن يساعد المؤسسات على الحد من الأزمات المالية وحماية استثماراتها.

الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن المحاسبة التحليلية تلعب دورًا أساسيًا في تمكين المؤسسات من التعرف على مصادر التكاليف، وتحليلها بشكل دقيق، مما يساهم في تقليل المخاطر المالية. كما أن الإدارة السليمة لهذه المخاطر تساهم في تحسين الاستدامة المالية للمؤسسات. وبالتالي، نجد أن الربط بين المحاسبة التحليلية وإدارة المخاطر المالية يعد أساسًا لتطوير استراتيجيات مالية فعالة تدعم استقرار المؤسسات وتساعدها في مواجهة التحديات المالية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

تمهيد

عندما نتحدث عن المؤسسات اليوم، فإننا نتحدث عن بيئة مليئة بالتحديات والمخاطر، خصوصًا في الجوانب المالية. وهذا ما جعل العديد من المهتمين بمجال التسيير والمحاسبة يبحثون عن أدوات وأساليب تساعد المؤسسات على مواجهة هذه التحديات واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية. من بين هذه الأدوات نجد "المحاسبة التحليلية"، التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في تقديم معلومات تفصيلية تساعد في كشف نقاط القوة والضعف، وتحديد مصادر التكاليف، وبالتالي تقليل المخاطر المالية.

ولأهمية هذا الموضوع، تم إنجاز العديد من الدراسات التي تناولت المحاسبة التحليلية من زوايا مختلفة، سواء من حيث دورها في تحسين الأداء، أو في تقليل التكاليف، أو في التحكم بالمخاطر المالية. سنعرض في ما يلي مجموعة من هذه الدراسات، بهدف الاستفادة من نتائجها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المحلية و العربية و الاجنبية

المطلب الأول : الدراسات المحلية

-الدراسة الأولى: [1]

دراسة رحمون هلال، المحاسبة التحليلية كنظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل دور نظام المحاسبة التحليلية كأداة فعالة للتسيير ووسيلة لدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني الجزائري. سعى الباحث إلى توضيح كيفية تأقلم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، سواء العمومية أو الخاصة، مع متطلبات التسيير الحديث باستخدام أدوات محاسبية تحليلية.

المنهجية:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال تفريغ وتحليل استبيانات وُزعت على عدد من المؤسسات الجزائرية، من أجل الوصول إلى نتائج واقعية تدعم موضوع البحث.

أهم النتائج:

- التنظيم يعتبر الركيزة الأساسية لنجاح أي مؤسسة اقتصادية، وكل الوظائف داخل المؤسسة تحتاج إلى تنظيم محكم لتوفير معلومات دقيقة وفعالة.
- التركيز على العنصر البشري يجب أن يكون أولوية أكبر من التركيز فقط على الجانب الإنتاجي، نظرًا لدوره المحوري في نجاح عمليات التسيير.

[1] رحمون هلال، المحاسبة التحليلية كنظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

- على الرغم من أن نظام المحاسبة التحليلية لا يضمن دائمًا توفير جميع المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات المستقبلية، إلا أنه يبقى نظامًا بالغ الأهمية كونه يتعمق في تحليل المعطيات الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة، ويوفر قاعدة بيانات تحليلية دقيقة تسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار.

-الدراسة الثانية[1]:

دراسة محمد الخطيب نمرن، اعتماد طريقة الأقسام المتجانسة في المحاسبة التحليلية لتحديد الأسعار – دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير بورقلة، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية طريقة الأقسام المتجانسة كإحدى طرق المحاسبة التحليلية المستخدمة لتحليل الأعباء وتوجيه السياسة السعرية داخل المؤسسات الجزائرية. وقد اعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي، بينما تم استخدام المنهج التطبيقي عبر دراسة ميدانية داخل المؤسسة محل الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن أغلب مسؤولي المؤسسات الاقتصادية لا يدركون أن المحاسبة التحليلية قد أصبحت أداة فعالة في التخطيط والتسيير الاستراتيجي، ولا يرؤن فيها إلا وسيلة لحساب التكلفة فقط. كما بينت الدراسة أن تطبيق طريقة الأقسام المتجانسة يساعد في كشف الخلل داخل مراكز المسؤولية مما يسمح بتصحيحه وبالتالي تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

وقد أوضح الباحث أن المؤسسة المدروسة بحاجة ماسة إلى تطبيق هذه الطريقة، نظراً لأن أغلب تكاليفها غير مباشرة، كما أن غياب نظام للمحاسبة التحليلية أدى إلى اتخاذ قرارات تسعيرية غير فعّالة.

[1] دراسة محمد الخطيب نمرن، اعتماد طريقة الأقسام المتجانسة في المحاسبة التحليلية لتحديد الأسعار – دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي والري الصغير بورقلة، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

-الدراسة الثالثة: [1]

دراسة بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج – دراسة حالة شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية. وقد اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توصيف الظاهرة وفهم مكوناتها وتحليل نتائجها.

أظهرت نتائج الدراسة، من خلال المقارنة بين الجانب النظري والتطبيقي، أن المحاسبة التحليلية غير مفعّلة بشكل كافٍ في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، كما تبين أن غالبية المسؤولين يفتقرون إلى المعرفة اللازمة بأسس وتقنيات المحاسبة التحليلية، بالإضافة إلى ضعف إدراكهم لدورها الحيوي في مراقبة التسيير وتحسين الأداء الإنتاجي

-الدراسة الرابعة[2]:

دراسة بن التومي الخير وبالعباسي فاتح، أهمية تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة أنابيب وعتاد السقي بالرش، وحدة برج بوعريريج، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2018/2017.

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومدى مواكبة هذه المؤسسات للتطورات الحديثة في هذا المجال. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي نظريًا، وأجريا دراسة ميدانية لتشخيص واقع تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسة محل الدراسة.

[1] بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج – دراسة حالة شركة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014/2013

[2] بن التومي الخير وبالعباسي فاتح، أهمية تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة أنابيب وعتاد السقي بالرش، وحدة برج بوعريريج، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج، 2018/2017

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة، بصفتها مؤسسة عمومية تعمل حسب نظام الإنتاج بالطلبات وتحتكر مجال نشاطها، لا تهتم بمواكبة التطورات في مجال المحاسبة التحليلية .كما تبين أنها لا تعتمد أي من الطرق الحديثة لضبط التكاليف، الأمر الذي يعكس ضعفًا في استخدام أدوات المحاسبة التحليلية كوسيلة لتحسين الأداء واتخاذ القرارات.

-الدراسة الخامسة: [1]

بوسبعين تاسعديت و عميروش، دور نظام المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة تسيير المؤسسات الجزائرية، دراسة بعنوان، دور المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة تسيير المؤسسات الجزائرية، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة تسيير المؤسسات الجزائرية، من خلال تبني نظام المحاسبة التحليلية الذي يوفر للمؤسسة القدرة على التحكم في التكاليف وتحسين الرقابة على التسيير .تم تطبيق الدراسة الميدانية على مؤسسة SARL SPRO TRAP، حيث تم تصميم نظام محاسبة تحليلية يتناسب مع احتياجات المؤسسة، وهو ما يتيح للإدارة استخدام هذا النظام في حساب سعر تكلفة المنتوج.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

من أبرز نتائج الدراسة:

المحاسبة التحليلية تلعب دورًا حيويًا في تحسين التسيير داخل مؤسسةSARL SPRO TRAP ، من خلال التحكم في التكاليف، وهو ما يساهم في تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة، ألا وهو تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

[1] بوسبعين تاسعديت و عميروش، دور نظام المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة تسيير المؤسسات الجزائرية، دراسة بعنوان، دور المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة تسيير المؤسسات الجزائرية، 2019.

-الدراسة السادسة[1]:

دراسة خميسي حقي، محمد رضا صبتي، عبد الرزاق شيشاني عبيدي، موسى شكيمة، "دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول – دراسة ميدانية"، مذكرة ماستر، جامعة الوادي،2024/2023.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية أصول المؤسسة .في الجانب النظري، تناولت الدراسة كيفية الكشف عن المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وسبل إدارتها للحد منها، وذلك من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تحديد وتقييم هذه المخاطر .أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تقديم استبيان استهدف عينة محددة، وتم تحليل البيانات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج SPSS

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من العاملين في المؤسسات الاقتصادية .تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة تدعم موضوع البحث.

أهم النتائج:

- أظهرت الدراسة أن المحاسبة تلعب دورًا مهمًا في الحد من المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.
- تساهم المحاسبة في حماية الأصول من خلال تطبيق مجموعة من الأنظمة والإجراءات التي تضمن سلامة الأصول واستخدامها بكفاءة.
- توفر المحاسبة معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تحديد وتقييم المخاطر المالية، مما يعزز من قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات مالية سليمة

[1] دراسة خميسي حقي، محمد رضا صبتي، عبد الرزاق شيشاني عبيدي، موسى شكيمة، **"دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية وحماية الأصول – دراسة ميدانية"**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2024/2023

المطلب الثاني : الدراسات العربية

-الدراسة الاولى[1]:

دراسة محمد حسن الزعبي، ريم سميح عبد الله، "دور المحاسبة التحليلية في الحد من المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية"، دراسة علمية منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عمان العربية، الأردن، 2021

.ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة التحليلية في التقليل من المخاطر المالية داخل المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

وتعرض الدراسة أدوات وأساليب المحاسبة التحليلية التي يمكن استخدامها لتحديد وتحليل المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات.

المنهجية:

استخدم الباحثون المنهج التحليلي الوصفي، مع توزيع استبيانات على عدد من المؤسسات الاقتصادية الأردنية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

أهم النتائج:

- وجود تأثير إيجابي للمحاسبة التحليلية في تقليل المخاطر المالية داخل المؤسسات الأردنية.
- توصية بتطوير قدرات الموظفين في مجال المحاسبة التحليلية للحد من المخاطر المالية.

[1] محمد حسن الزعبي، ريم سميح عبد الله، "دور المحاسبة التحليلية في الحد من المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية"، دراسة علمية منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة عمان العربية، الأردن، 2021

-الدراسة الثانية[1]:

دراسة إبراهيم بن علي القحطاني، "أثر تطبيق المحاسبة التحليلية في تحسين اتخاذ القرارات المالية في الشركات السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2019.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق المحاسبة التحليلية في تحسين اتخاذ القرارات المالية في الشركات السعودية. تركز الدراسة على العلاقة بين تطبيق المحاسبة التحليلية وفاعلية القرارات المالية في الشركات السعودية المتعددة النشاطات.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على مجموعة من الشركات في السعودية. كما استخدم الباحث الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

أهم النتائج:

- تطبيق المحاسبة التحليلية يؤدي إلى تحسين دقة القرارات المالية في الشركات السعودية.
- وجود تأثير مباشر للمحاسبة التحليلية على تقليل المخاطر المالية وتحديد تكلفة الفرص البديلة.

-الدراسة الثالثة[2]:

دراسة أحمد جمال حسين، عزة عبد الفتاح العوضي، "تأثير المحاسبة التحليلية على استقرار المؤسسات المالية في مصر"، دراسة علمية منشورة في مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 2020

[1] إبراهيم بن علي القحطاني، "أثر تطبيق المحاسبة التحليلية في تحسين اتخاذ القرارات المالية في الشركات السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2019

[2] أحمد جمال حسين، عزة عبد الفتاح العوضي، "تأثير المحاسبة التحليلية على استقرار المؤسسات المالية في مصر"، دراسة علمية منشورة في مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 2020

ملخص الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تأثير تطبيق المحاسبة التحليلية على استقرار المؤسسات المالية في مصر. كما تتناول كيفية تأثير أساليب المحاسبة التحليلية على تحسين الرقابة المالية وتقليل المخاطر في المؤسسات المالية.

المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، مع دراسة حالة ميدانية للمؤسسات المالية المصرية، وتوزيع استبيانات على موظفي المؤسسات المختلفة.

أهم النتائج:

- تطبيق المحاسبة التحليلية أسهم في زيادة الاستقرار المالي للمؤسسات المالية المصرية.
- تطوير نظم الرقابة المالية كان له تأثير إيجابي على تقليل المخاطر المالية في المؤسسات.

-الدراسة الرابعة[1]:

دراسة سعيد بن محمد الهاجري، "المحاسبة التحليلية وأثرها على إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين الإماراتية"، دراسة ميدانية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2018.

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة دراسة أثر المحاسبة التحليلية على إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين الإماراتية. وتشمل الدراسة كيفية استخدام أساليب المحاسبة التحليلية لتحديد المخاطر المالية المرتبطة بالعمليات التأمينية في هذه الشركات.

[1] سعيد بن محمد الهاجري، "المحاسبة التحليلية وأثرها على إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين الإماراتية"، دراسة ميدانية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2018

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الاستقصائي من خلال تحليل بيانات الشركات الإماراتية في قطاع التأمين، وتوزيع استبيانات على مديري المخاطر في هذه الشركات.

أهم النتائج:

- وجود علاقة قوية بين تطبيق المحاسبة التحليلية وتحسين إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين الإماراتية.
- تمكنت الشركات التي استخدمت المحاسبة التحليلية من تقليل الخسائر المالية وتحقيق استقرار أكبر.

-الدراسة الخامسة[1]:

دراسة محمد علي جواد، ليلى حسن نعيم، "تأثير المحاسبة التحليلية على القدرة التنبؤية للمخاطر المالية في المؤسسات اللبنانية"، دراسة علمية منشورة في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية اللبنانية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2022.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير المحاسبة التحليلية على القدرة التنبؤية للمخاطر المالية في المؤسسات اللبنانية . تتطرق الدراسة إلى كيفية استخدام المحاسبة التحليلية لتقديم توقعات دقيقة بشأن المخاطر المالية في المؤسسات اللبنانية.

المنهجية:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع تطبيق استبيانات على 25 مؤسسة لبنانية، وتحليل البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

أهم النتائج:

- المحاسبة التحليلية ساعدت المؤسسات اللبنانية في تحسين التنبؤ بالمخاطر المالية.

[1] محمد علي جواد، ليلى حسن نعيم، "تأثير المحاسبة التحليلية على القدرة التنبؤية للمخاطر المالية في المؤسسات اللبنانية"، دراسة علمية منشورة في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية اللبنانية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2022

- تطبيق تقنيات المحاسبة التحليلية أسهم في تحسين استراتيجيات الحد من المخاطر المالية.

-الدراسة السادسة[1]:

دراسة محمد جاسم العلي، "دور المحاسبة التحليلية في تحسين أداء المؤسسات المالية في دولة الكويت"، دراسة ميدانية منشورة في مجلة المحاسبة والتدقيق المالي، جامعة الكويت، الكويت، 2020.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص دور المحاسبة التحليلية في تحسين أداء المؤسسات المالية في دولة الكويت. تمحورت الدراسة حول استخدام أدوات المحاسبة التحليلية لتحليل المخاطر المالية وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد المالية.

المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من عدد من المؤسسات المالية الكويتية، وتحليلها باستخدام أساليب التحليل الإحصائي.

أهم النتائج:

- المحاسبة التحليلية تلعب دورًا مهمًا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الكويتية من خلال تقليل المخاطر المالية.
- تساهم في تحسين الكفاءة المالية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات المالية.

[1] محمد جاسم العلي، "دور المحاسبة التحليلية في تحسين أداء المؤسسات المالية في دولة الكويت"، دراسة ميدانية منشورة في مجلة المحاسبة والتدقيق المالي، جامعة الكويت، الكويت، 2020

المطلب الثالث :الدراسات الأجنبية

-الدراسة الاولى[1]:

Boukssessa Souhila Kheira (2009-2010) La mise en place d'un système de comptabilité analytique dans une entreprise algérienne - Cas pratique.

الهدف:

الدراسة تهدف إلى إبراز أهمية وجود نظام للمحاسبة التحليلية في الشركات الجزائرية. من خلال اعتبار المحاسبة التحليلية نظام معلومات وأداة فعالة في التسيير تساعد في اتخاذ القرارات.

الدراسة الميدانية:

تم تطبيق الدراسة على مؤسسة الجزائرية للمسابك بوهرانALFON ، وهي فرعية للمجمع الصناعي .FONDALاعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي من خلال تحليل القيم والنسب المتحصل عليها ومعرفة طرق حساب التكاليف المطبقة في المؤسسة.

النتائج:

- المحاسبة التحليلية أداة أساسية لتوجيه المؤسسة من خلال تحليل التكلفة مما يساعد المسيرين في عملية اتخاذ القرارات.
- ضرورة تطوير نظام المحاسبة التحليلية داخل المؤسسة باستخدام نظام المحاسبة التحليلية على أساس النشاط.

[1] Boukssessa Souhila Kheira (2009-2010) La mise en place d'un système de comptabilité analytique dans une entreprise algérienne - Cas pratique.

-الدراسة الثانية[1]:

Benkhaled Abdeslam & Tebakh Ali (2014-2015) La comptabilité analytique un outil d'évaluation des couts et de prise de décision - Cas pratique.

الهدف:

الدراسة تهدف إلى إظهار حاجة المؤسسة إلى المحاسبة التحليلية للكشف عن الثغرات والإختلالات في تحديد التكاليف، حتى تكون المؤسسة أكثر تنافسية وتعمل على تعظيم الأرباح.

الدراسة الميدانية:

تم تطبيق الدراسة على المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة المنزلية(ENIEM) ، حيث استخدم المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي.

النتائج:

- المحاسبة التحليلية تقدم للمسيرين إمكانية اتخاذ قرارات على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تحليل التكلفة المتغيرة يعد أكثر فعالية لدعم اتخاذ القرارات مقارنة بتحليل التكلفة الكاملة، من خلال أدوات مثل نقطة التعادل والهامش على التكلفة المتغيرة.

-الدراسة الثالثة[2]:

Bensahli Ibtissem & Benramdane Selma (2016) Adaptation d'outils d'aide à la décision pour une entreprise industrielle: comptabilité analytique et choix de fournisseur comme exemple - Cas pratique.

[1] Benkhaled Abdeslam & Tebakh Ali (2014-2015) La comptabilité analytique un outil d'évaluation des couts et de prise de décision - Cas pratique.

[2] Bensahli Ibtissem & Benramdane Selma (2016) Adaptation d'outils d'aide à la décision pour une entreprise industrielle: comptabilité analytique et choix de fournisseur comme exemple - Cas pratique.

الهدف:

الدراسة تركز على حساب سعر التكلفة لتوضيح جميع أوجه عدم اليقين بشأن نفقات شركة CERAMIR، وذلك من خلال تطبيق نظام المحاسبة التحليلية لمساعدتها في تحديد الأسعار بشكل صحيح والتحكم في التكاليف.

الدراسة الميدانية:

تم تطبيق الدراسة على شركة السيراميك (AGROB(RFA التي تصنع وتسوق السيراميك. تم استخدام المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي، حيث عملت الدراسة على تكييف حلول لمشاكل تحديد سعر التكلفة واختيار الموارد.

النتائج:

- عدم وجود نظام محاسبة تحليلي في الشركة أدى إلى جهل كامل لسعر التكلفة، مما أسفر عن بيع بأسعار منخفضة جدًا.
- استخدام طريقة TOPSIS ساعد في اختيار البدائل الأفضل واتخاذ القرار المناسب.

-الدراسة الرابعة[1]:

James A. Smith, "The Role of Managerial Accounting in Risk Management in Financial Institutions", published in the *Journal of Finance and Accounting*, 2021.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المحاسبة التحليلية في إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المالية. تناقش الدراسة كيفية استخدام أدوات المحاسبة التحليلية في تحديد وتحليل المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين. كما تركز على أهمية هذه الأدوات في تحسين الرقابة المالية واتخاذ القرارات المالية المدروسة.

[1] James A. Smith, "The Role of Managerial Accounting in Risk Management in Financial Institutions", published in the Journal of Finance and Accounting, 2021.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم جمع بيانات من 40 مؤسسة مالية في عدة دول. تم استخدام استبيانات موجهة إلى المديرين الماليين في هذه المؤسسات لتحليل كيفية تأثير المحاسبة التحليلية على إدارة المخاطر. تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار.

أهم النتائج:

- أظهرت الدراسة أن المحاسبة التحليلية تسهم بشكل كبير في تقليل المخاطر المالية من خلال تحديد المخاطر المحتملة بدقة أكبر.
- المؤسسات التي تطبق المحاسبة التحليلية تتمتع بقدرة أكبر على التنبؤ بالمخاطر المالية والحد منها.
- أكدت الدراسة أن استخدام التقنيات التحليلية المالية يعزز من قدرة المؤسسات المالية على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر أمانًا.

-الدراسة الخامسة[1]:

Robert M. Jones, "The Impact of Managerial Accounting on Financial Risk Management in Manufacturing Companies", published in the *International Journal of Accounting and Finance*, 2019.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المحاسبة التحليلية على إدارة المخاطر المالية في الشركات الصناعية. تركز الدراسة على دور المحاسبة التحليلية في تحسين قدرة الشركات على التحكم في المخاطر المرتبطة بالإنتاج، وتوزيع الموارد، والتمويل.

[1] Robert M. Jones, "The Impact of Managerial Accounting on Financial Risk Management in Manufacturing Companies", published in the International Journal of Accounting and Finance, 2019.

المنهجية:

اعتمد الباحث على المنهج الكمي في دراسة تأثير المحاسبة التحليلية على أداء الشركات الصناعية. تم جمع البيانات من 50 شركة صناعية في أوروبا، وتم استخدام استبيانات لتحديد ممارسات المحاسبة التحليلية المتبعة في هذه الشركات. تم تحليل البيانات باستخدام تحليل التباين.(ANOVA)

أهم النتائج:

- أظهرت النتائج أن الشركات التي تطبق المحاسبة التحليلية بشكل منتظم تتمتع بقدرة أكبر على التعامل مع المخاطر المالية التي تنتج عن التغيرات في تكاليف الإنتاج.
- هناك ارتباط إيجابي بين استخدام المحاسبة التحليلية وجودة القرارات المالية في الشركات الصناعية.
- تبين أن المحاسبة التحليلية تساعد في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية.

-الدراسة السادسة[1]:

Linda T. Harris, "The Application of Managerial Accounting Techniques in Managing Financial Risks: Evidence from the Banking Sector", published in the *International Journal of Banking and Finance*, 2020.

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل تطبيق تقنيات المحاسبة التحليلية في إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي. تركز على كيفية استخدام الأدوات المحاسبية لتحسين التحكم في المخاطر المتعلقة بالقروض، والسيولة، وتغيرات أسعار الفائدة.

[1] Linda T. Harris, "The Application of Managerial Accounting Techniques in Managing Financial Risks: Evidence from the Banking Sector", published in the International Journal of Banking and Finance, 2020.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج التجريبي في دراسة تأثير تقنيات المحاسبة التحليلية على إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي. تم جمع بيانات من 30 بنكًا في الولايات المتحدة، وتم إجراء مقابلات مع مديري المخاطر في هذه البنوك لدراسة طرق تطبيق المحاسبة التحليلية.

أهم النتائج:

- أظهرت الدراسة أن المحاسبة التحليلية تلعب دورًا كبيرًا في تحسين إدارة المخاطر المالية في البنوك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي مثل تحليل التكاليف والعوائد.
- تم تحديد أن البنوك التي تستخدم المحاسبة التحليلية تكون أكثر قدرة على تحديد المخاطر المرتبطة بالائتمان والسيولة.
- تشير النتائج إلى أن تطبيق المحاسبة التحليلية في البنوك يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية وتنظيمية أكثر دقة.

المبحث الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة ، يمكن استخلاص أوجه التشابه الرئيسية بينها وبين الدراسة الحالية التي تتناول دور المحاسبة التحليلية في تقليل المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما يلي:

1. **الاهتمام بدور المحاسبة التحليلية كأداة للتسيير واتخاذ القرار:**

- أغلب الدراسات (مثل دراسة *رحمون هلال*، *القحطاني*، *الزعبي* (...أكدت على أن المحاسبة التحليلية ليست فقط أداة لحساب التكاليف، بل أداة داعمة لاتخاذ قرارات مالية واستراتيجية فعالة.
- وهذا يتطابق مع الدراسة الحالية التي تبحث كيف تسهم المحاسبة التحليلية في تقليل المخاطر المالية وتحسين القرارات المالية.

2. **التركيز على تقليل المخاطر المالية وتحسين الرقابة:**

- العديد من الدراسات (مثل دراسة *الهاجري*، *الزعبي*، *الزواوي*، *الشيشاني* (...ركزت على العلاقة بين المحاسبة التحليلية وإدارة أو تقليل المخاطر المالية.
- كذلك الدراسة الحالية تسلط الضوء على هذه العلاقة وتبين أهمية المحاسبة التحليلية في الحماية من المخاطر.

3. **المنهجية المعتمدة (الوصفي التحليلي):**

- معظم الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أدوات مثل الاستبيان وتحليل البيانات باستخدام برامج إحصائية(SPSS) ، مثل دراسات *الشيشاني*، *نور الدين و مريم*، *الزعبي*.
- وهذا مماثل لما تم اتباعه في الدراسة الحالية.

4. **دراسة حالات واقعية داخل مؤسسات اقتصادية:**

- تم تطبيق الدراسات غالباً على مؤسسات جزائرية أو عربية حقيقية في مجالات إنتاجية أو خدمية (مثل شركة الإسمنت، مؤسسة العتاد الفلاحي، شركات التأمين...).

- الدراسة الحالية أيضًا تعتمد على بيانات ميدانية داخل مؤسسة جزائرية، مما يعزز المقارنة الواقعية.

5. **تشخيص ضعف تفعيل المحاسبة التحليلية:**

- أغلب الدراسات أظهرت أن المحاسبة التحليلية غير مفعّلة بالشكل الكافي في المؤسسات، وغالباً ما يُنظر إليها كوسيلة لحساب التكاليف فقط، كما في دراسات *بوناب بلال*، *نمرن*، *بن التومي*.
- الدراسة الحالية تؤكد هذه الفجوة وتسعى إلى بيان أهمية تفعيل هذا النظام لتحسين إدارة المخاطر.

6. **الدعوة إلى تطوير الكفاءات البشرية في المحاسبة التحليلية:**

- عدة دراسات أوصت بضرورة تكوين وتأهيل الموارد البشرية في هذا المجال (مثل دراسة *الزعبي*، *جواد ونعيم*.
- وهذه التوصية متوقعة أيضًا في الدراسة الحالية بناءً على نتائجها.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالاعتماد على الدراسات السابقة ، يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات من عدة زوايا، كما يلي:

1. **البيئة التطبيقية:**

- معظم الدراسات السابقة تناولت مؤسسات صناعية أو خدماتية في دول عربية مختلفة، بينما الدراسة الحالية تركز على مؤسسة نيدروموبل للأثاث في الجزائر، وهي مؤسسة خاصة تنشط في قطاع تصنيع الأثاث، ما يمنح الدراسة طابعًا محليًا وتطبيقًا ميدانيًا مباشراً.

2. **الهدف الرئيسي للدراسة:**

- في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على تحسين الأداء المالي أو اتخاذ القرار بشكل عام، فإن الدراسة الحالية تركز بشكل خاص على دور المحاسبة التحليلية في تقليل المخاطر المالية، مما يمنحها طابعًا أكثر تخصصًا.

3. **منهجية الدراسة:**

- بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي أو التحليلي بشكل نظري، بينما تعتمد الدراسة الحالية على دراسة حالة تطبيقية ميدانية داخل مؤسسة قائمة، مما يعطيها طابعًا عمليًا وواقعياً أقوى.

4. **زمن الدراسة وحداثتها:**

- أغلب الدراسات السابقة أُنجزت قبل عدة سنوات، بينما تعتبر الدراسة الحالية أكثر حداثة ومعاصرة للظروف الاقتصادية الحالية، ما يعكس التغيرات الراهنة في بيئة الأعمال الجزائرية.

5. **التركيز على المخاطر:**

- رغم أن بعض الدراسات تطرقت إلى المخاطر المالية، إلا أن الدراسة الحالية تربط بشكل مباشر بين أدوات المحاسبة التحليلية وآليات تقليص هذه المخاطر، وهو منظور أكثر دقة وواقعية.

6. **التوصيات المتوقعة:**

- من المنتظر أن تقدم الدراسة الحالية توصيات موجهة خاصة للمؤسسة المدروسة، قابلة للتطبيق العملي مباشرة، بخلاف بعض الدراسات السابقة التي قدمت توصيات عامة.

المطلب الثالث: قصور الدراسات السابقة و تحديد الفجوة البحثية

أولا : قصور الدراسات السابقة

1 .تركيز الدراسات على الجوانب العامة: رغم أن موضوع المحاسبة التحليلية حظي باهتمام عدد من الباحثين، لا سيما فيما يتعلق بدورها في تحسين الأداء المالي ودعم اتخاذ القرار الإداري، إلا أن غالبية هذه الدراسات اتجهت نحو الجوانب العامة أو النظرية. كما أن العديد منها طُبِّق على مؤسسات كبرى تتوفر على موارد وهيكلة تنظيمية متقدمة، ما يجعل نتائجها غير قابلة بالضرورة للتطبيق في بيئات مختلفة.

2 .ضعف الربط بين المحاسبة التحليلية والمخاطر المالية: من الملاحظ أيضًا أن عددًا محدودًا جدًا من هذه الدراسات تناول العلاقة المباشرة بين استخدام أدوات المحاسبة التحليلية والحد من المخاطر المالية، خاصة في المؤسسات ذات الطابع المتوسط، والتي تختلف جوهريًا عن المؤسسات الكبرى من حيث الإمكانيات، الهيكلة، والتحديات التي تواجهها.

3 .نقص الدراسات في السياق الجزائري: وفي السياق الجزائري تحديدًا، يبرز ضعف واضح في الدراسات التطبيقية التي تربط بوضوح بين المحاسبة التحليلية وتقليل المخاطر المالية. هذا القصور يبدو جليًا في القطاعات الصناعية، ومنها قطاع الأثاث، الذي لم يُولَه اهتمام بحثي كافٍ، على الرغم من أهميته الاقتصادية ومساهمته في النسيج الإنتاجي الوطني.

ثانيا :الفجوة البحثية وأهمية الدراسة الحالية

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هناك فجوة بحثية واضحة تتعلق بعدم معالجة العلاقة بين المحاسبة التحليلية والمخاطر المالية في المؤسسات الإنتاجية المتوسطة. ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتسد هذا الفراغ العلمي من خلال التطرق لتجربة مؤسسة نيدروموبل، كنموذج واقعي لمؤسسة إنتاجية متوسطة، سعيًا لفهم كيف يمكن للمحاسبة التحليلية أن تسهم في مواجهة المخاطر المالية وتحسين الاستقرار المالي للمؤسسة.

خلاصة الفصل

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة التحليلية، سواء من حيث دورها في تحسين الأداء المالي، أو مساهمتها في دعم اتخاذ القرار وترشيد التكاليف، يتّضح أن هناك أرضية علمية معتبرة قد بُنيت في هذا المجال، وهو ما وفّر للدراسة الحالية مرجعًا غنيًا تستند عليه. وتشترك هذه الدراسة مع سابقاتها في عدة نقاط، أبرزها التأكيد على أهمية المحاسبة التحليلية كأداة فعالة في مواجهة التحديات المالية، واعتمادها على أدوات تحليلية مثل مراكز التكلفة والتحليل الوظيفي.

غير أن الدراسة الحالية تختلف من حيث الطابع التطبيقي الذي تبنّته، من خلال إسقاط المفاهيم النظرية على مؤسسة "نيدروموبل" الجزائرية، وهو ما مكّن من دراسة إشكالية حقيقية تمس الواقع المالي لمؤسسة قائمة، ومحاولة اقتراح حلول عملية من داخل بيئة النشاط الاقتصادي المحلي. كما أن هذه الدراسة حاولت الربط بشكل مباشر بين المحاسبة التحليلية وتقليل المخاطر المالية، وهو توجه قلما تم التركيز عليه بعمق في الدراسات السابقة.

وعليه، يمكن القول إن هذه الدراسة تمثّل إضافة علمية وميدانية في آنٍ واحد، لأنها لا تكتفي باستعراض الأطر النظرية، بل تسعى إلى اقتراح حلول واقعية تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الوطني. وهو ما يجعلها لبنة جديدة في بناء فهم أشمل لدور المحاسبة التحليلية في تحسين استدامة المؤسسات وتقوية مناعتها المالية في وجه الأزمات والمخاط

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة نيدرومبل للأثاث خلال الفترة 2017-2019

تمهيد:

تُعد الدراسات التطبيقية عنصرًا محوريًا في البحوث العلمية، كونها تتيح للباحث الانتقال من الإطار النظري إلى الواقع العملي، مما يساعد على فهم أدق للظواهر محل الدراسة. وانطلاقًا من أهمية هذا الجانب، اخترنا في إطار تربصنا الميداني مؤسسة ندرومة للأثاث كنموذج تطبيقي، نظرًا لطبيعة نشاطها الصناعي والتجاري، وما يرافقه من تحديات مالية قد تهدد توازنها واستقرارها.

وبما أن موضوع مذكرتنا يتمحور حول "أهمية المحاسبة التحليلية في إبعاد الخطر المالي"، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مدى قدرة هذه الأداة المحاسبية على دعم المؤسسة في مواجهة المخاطر المالية وترشيد التكاليف، عبر تقييم أدائها المالي خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019. ولهذا الغرض، يتناول هذا الفصل تقديمًا عامًا للمؤسسة، يشمل التعريف بها، طبيعة نشاطها، هيكلها التنظيمي، ووظائف مصالحها، لينتقل بعد ذلك إلى تحليل بعض المؤشرات المالية التي ستُمكّننا من فهم أعمق للواقع المالي للمؤسسة ومدى فعالية المحاسبة التحليلية في دعمه.

المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة مكان التربص (ندرومة للأثاث)

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

*** الموقع الجغرافي:**

تُعد مؤسسة **ندرومة للأثاث** مؤسسة وطنية تقع في دائرة ندرومة بولاية تلمسان، على بُعد حوالي 65 كلم من عاصمة الولاية، وتتمتع بموقع استراتيجي قريب من المطار الدولي "مصالي الحاج" وميناء الغزوات.

تأسست المؤسسة سنة 1977 بشراكة مع شركة ألمانية، وكانت في بداياتها تابعة للمؤسسة الوطنية للفلين والخشب، ثم أُلحقت لاحقًا بالمؤسسة الوطنية للأثاث وتحويل الخشب. ومع صدور قانون إصلاح المؤسسات العمومية سنة 1988، أصبحت مؤسسة مستقلة تحت اسم **ندرومة للأثاث**، وتم رفع رأسمالها لتوسيع نشاطها الإنتاجي.

تغطي المؤسسة مساحة تُقدّر بـ 8 هكتارات، وتنشط في تصنيع وتسويق الأثاث المنزلي والمكتبي، وتُعتبر من الفاعلين الاقتصاديين المحليين في هذا المجال.

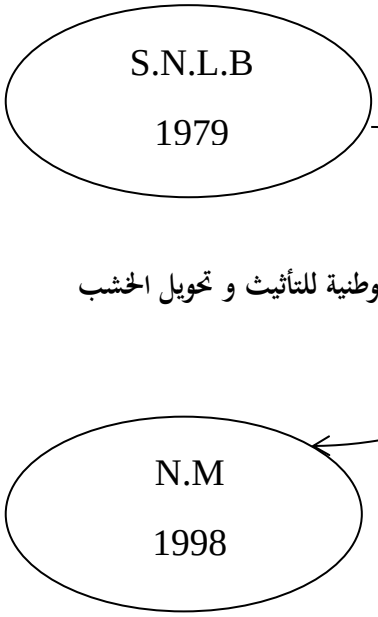

الشركة الوطنية للفلين و الخشب

الشركة الوطنية للتأثيث و تحويل الخشب

أثاث ندرومة

الشكل رقم 02:

مخطط يبين المراحل التي مرت بها المؤسسة

*** عدد العمال عند انطلاق الأشغال بالمؤسسة :**

السنوات	1978	1984	2000	2009	2012	2014	2015
عدد العمال	258	434	403	325	279	291	289

جدول رقم 06: إحصائيات العمال

بحيث يوزع عدد العمال في سنة 2000 كالآتي:

103 عامل بالإدارة ← 25%

300 عامل بالإنتاج ← 75%

هدف و مكانة الوحدة على المستوى الوطني:

– جاء إنشاء وحدة ندرومة للأثاث في سبعينات القرن الماضي ضمن سياسة الدولة الهادفة إلى تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد (الشرق، الغرب، والوسط)، من خلال توسيع الاستثمار وتشجيع التنمية المحلية. كما سعت إلى خلق فرص عمل للسكان المحليين للتقليل من البطالة. أما من الناحية الاقتصادية، فقد كان الهدف من إنشائها الإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال صناعة الخشب، التي كانت تعاني آنذاك من نقص واضح في السوق الوطنية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة و مهام المصالح

- تنقسم الشركة إلى ثلاث مديريات و كل مديرية إلى عدة دوائر و كل دائرة تتفرع إلى عدة مصالح المخططات التنظيمية التالية توضح ذلك:

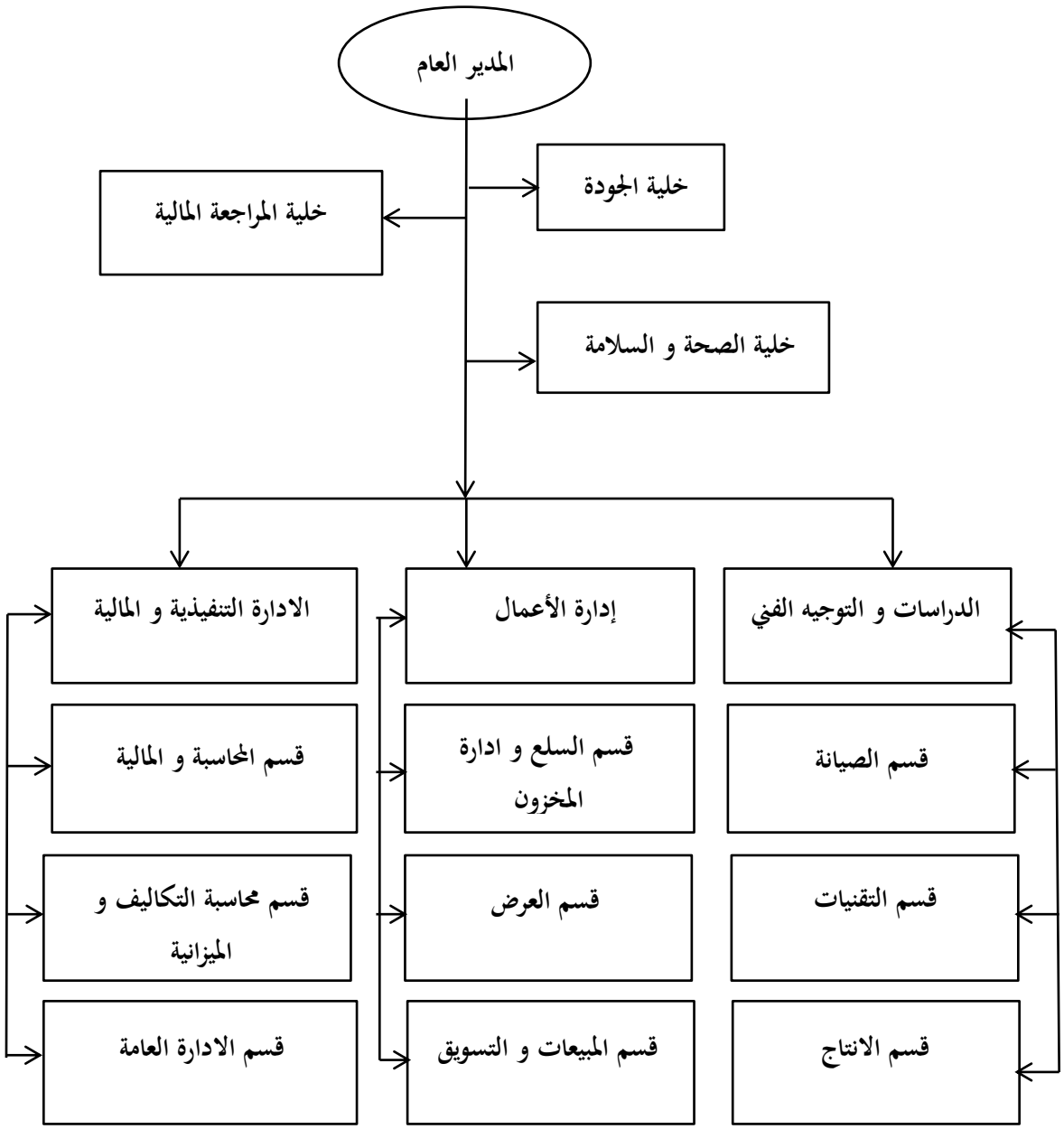

المصدر: مؤسسة أثاث ندرومة

الشكل 03: الهيكل التنظيمي العام.

المهام الرئيسية لمصالح مؤسسة ندرومة للأثاث

1 .المديرية العامة:

تتولى المديرية العامة الإشراف على التوجهات الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وتسهر على ضمان رضا العملاء من خلال الاستجابة لتطلعاتهم والامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية. كما تضمن توفير الموارد الضرورية لتحسين نظام إدارة الجودة وتعزيز فعاليته، إلى جانب رسم الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة على مستوى الإنتاج، التسويق، المالية والخزينة.

2 .مديرية الدراسات التقنية:

تتكفل هذه المديرية بتحويل أهداف المبيعات إلى أهداف إنتاجية، وهي مسؤولة عن تطوير المنتجات وتحسين جودتها، بالإضافة إلى إدارة النشاط الإنتاجي بكامله والدعم الفني المرتبط به. كما تُشرف على متابعة الوقت والكميات اللازمة للإنتاج، وصيانة المعدات، والتدخل في حالات الأعطال والتعديلات التقنية.

3 .القسم التجاري:

يُعنى بوضع وتنفيذ الاستراتيجية التجارية عبر محاور المبيعات، التسويق والإعلان. كما يساهم في وضع سياسة التسعير والترويج للمنتجات، ويقوم بأبحاث السوق وتحليل حاجات الزبائن. إضافة إلى ذلك، يحرص على مراقبة المخزون وضمان توفير الموارد اللازمة بجودة وتكلفة مناسبة، مع متابعة تطور الأسواق وتحسين تموقع الشركة.

4 .دائرة الشؤون الإدارية والمالية:

تشرف هذه الدائرة على العلاقات مع البنوك والموردين والعملاء، ومتابعة الجوانب المالية كالفوترة، التحصيل، الرواتب، والضرائب. كما تتولى إعداد الميزانيات، إدارة الموارد البشرية، والتنسيق مع الهيئات الاجتماعية، فضلاً عن متابعة الأصول الاستثمارية وتطوير الوثائق المالية والتنظيمية.

5 .المهام والأنشطة الإنتاجية

تتخصص مؤسسة ندرومة للأثاث في تصميم، إنتاج، تسويق، تسليم، وتركيب الأثاث الخشبي بمختلف أنواعه. وتقدم أربع مجموعات رئيسية من الأثاث:

- روستيك ،(Rustique) ،ريجنسي(Régence) الفاخرة،(Luxe) ستايل ،(Style)

وتشمل هذه المنتجات: غرف النوم، غرف المعيشة، غرف الطعام، المكاتب، المكتبات، وخزائن الملابس وغيرها. كما تتمتع المؤسسة بثقة العديد من الهيئات الوطنية مثل سوناطراك ووزارة الدفاع الوطني، وتملك شبكة توزيع واسعة تغطي مختلف ولايات الوطن.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة "ندرومبل" ندرومة للأثاث و التجارة

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض الميزانية المحاسبية لجانب الأصول لمؤسسة ندرومبل للأثاث خلال السنوات التالية 2019,2018,2017

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة

الجدول رقم 07: جانب الأصول لمؤسسة ندرومة للأثاث

الأصول	2017	2018	2019
الأصول الثابتة (الغير جارية)			
تثبيتات معنوية	182400,00	282700,00	209000,00
تثبيتات عينية	327888476,07	323287497,93	
أراضي	154675000,00	154675000,00	154675000,00
مباني	136498620,29	129479899,25	118081210,70
تثبيتات عينية أخرى	36714855,78	39133048,68	206047384,01
تثبيتات يجري إنجازها	3756140,00	160860145,50	734489670,70
تثبيتات مالية	20689009,16	14680284,59	
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5891810,66	1074669,05	2583296,90
ضرائب مؤجلة على الأصول	14797198,50	13605615,54	10630968,65
مجموع الأصول الغير جارية	**352516025,23**	**499111078,02**	**565716530,96**
الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد الإنجاز	274970859,74	250297131,89	258073973,64
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	238246122,98	2204684,76	/
الزبائن	217312596,13	210061473,36	217910620,10
المدينون الآخرون	19250447,32	9590761,06	15459905,35

حسابات مؤقتة أو قيد الانتظار	13019,40	22419,40	/
الضرائب	1670060,13	733838,85	4191742,47
الموجودات المتداولة الأخرى	/	59983,33	/
الموجودات وما شابهها	83901205,84	119439290,22	/
الخزينة	83901205,84	119439290,22	41150282,14
مجموع الأصول الجارية	597118188,56	590204898,11	536786523,70
المجموع العام للأصول	949634213,79	1089315976,13	1102503054,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من قبل مؤسسة "ندرومبل" ندرومة

-يوضح الجدول الموالي الميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لمؤسسة ندرومبل للأثاث خلال السنوات التالية 2017-2018-2019.

الجدول رقم 08: جانب الخصوم لمؤسسة ندرومة للأثاث

الخصوم	2017	2018	2019
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	120000000,00	120000000,00	120000000,00
خلفية نظيفة أخرى	50579971,45	50579971,45	412063261,42
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	-9749971,41	-64449471,47	-19102175,64
رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد	7550597,79	-2199373,62	412063261,42
التعديلات الناتجة عن تغيير في طريقة المحاسبة	-27078876,94	-27078876,94	/
مجموع 1	**596512732,89**	**532063261,42**	**512961058,78**
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية	167847923,50	390351732,07	43726895,50
الضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	17206969,13	17206969,13	17206969,13
ديون أخرى غير جارية (اشتملت مجموعة H.M)	29115989,40	30367378,40	/

مؤونات ومنتجات ثابتة سابقا	32487268,98	31620293 ,36	25174100,12
مجموع الخصوم الغير لجارية	**246658151,01**	**469546372 ,96**	**479707964,75**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات	66118046,62	50351959,63	49446534,64
الضرائب	16398114,03	1385114,75	8855558,33
ديون أخرى	23507448,74	35496911,12	51531179,92
خزينة سلبية	439720,50	22356,25	731,24
مجموع الخصوم الجارية	**106463329,89**	**87706341,75**	**109834004,13**
المجموع الكلي للخصوم	**949634213,79**	**1089315976 ,13**	**1102503054,66**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من قبل مؤسسة "ندرومبل" ندرومة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدولين السابقين ان مجموع الأصول ومجموع الخصوم خلال السنوات 2017-2018-2019 تتزايد من سنة لأخرى

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية المختصرة للفترة 2017-2019

يوضح الجدول الموالي الميزانية المالية المختصرة المحاسبية لجانب الأصول لمؤسسة ندرومبل للأثاث خلال السنوات التالية 2017-2018-2019.

الجدول رقم 09: عرض الميزانية المختصرة للأصول لمؤسسة ندرومبل للأثاث

الأصول	2017	2018	2019
القيم الثابتة	52516025,23	499111078,02	565716530,95
الأصول المتداولة	597118188,56	590204898,11	536786523,70
قيم الاستغلال	274970859,74	250297131,89	258073973,64

قيم قيد التحقيق	238246122,98	2204684,76	274562267,92
قيم جاهزة	83901205,84	119439290,22	41150282,14
مجموع الأصول	949634213,79	1089315976,12	1102503054,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مؤسسة "ندرومبل" ندرومة

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان مجموع الأصول خلال السنوات 2017-2018-2019 تتزايد من سنة لأخرى.

الجدول رقم 10: عرض الميزانية المختصرة للخصوم لمؤسسة ندرومبل للأثاث

الخصوم	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	84317088,39	1001009634,38	992669050,53
الأموال الخاصة	596512732,89	532063261,42	512961085,78
ديون طويلة الأجل	246658151,01	496546372,96	479707964,75
ديون قصيرة الأجل	106463329,89	87706341,75	109834004,13
مجموع الخصوم	949634213,79	1089315976,13	1102503054,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مؤسسة "ندرومبل" ندرومة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول السابق ان مجموع الخصوم خلال السنوات 2017-2018-2019 تتزايد من سنة لأخرى.

المطلب الثالث: تحليل مختلف المخاطر للمؤسسة باستخدام الأدوات المحاسبية

في هذا الجزء، سنبدأ بتطبيق أدوات المحاسبة التحليلية على مؤسسة ندرومة للأثاث، بهدف تحليل وضعيتها المالية لسنوات 2017-2018-2019 و تشخيص أهم المخاطر التي قد تواجهها، سواء تعلق الأمر بخطر الاستغلال، السيولة أو الإفلاس.

سيمكننا هذا التحليل من فهم كيف تُسهم المحاسبة التحليلية في قراءة الأرقام المالية بشكل أعمق واتخاذ قرارات أدق.

الفرع الاول : تحليل خطر الاستغلال لمؤسسة ندرومبل

1. **حساب رأس المال العامل:**

* **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم 11: حساب رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث من أعلي الميزانية

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	843170883,9	1001009634,38	992669050,53
الأصول الثابتة	352516025,23	499111076,02	565716530,95
رأس المال العامل الصافي	**490654858,67**	**502498556,38**	**426952519,58**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تُظهر نتائج حساب رأس المال العامل الصافي (FR) خلال السنوات 2017-2019 قيماً موجبة، ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على تمويل دائم يغطي أصولها الثابتة ويُوفر فائضًا لتمويل جزء من الأصول المتداولة، ورغم أن ذلك يعكس وضعًا مالياً مريحًا من حيث التوازن، إلا أن استمرارية هذا الفائض قد تشير إلى ضعف في استغلال الموارد المتاحة، مما يمثل خطر استغلال غير فعّال للأموال طويلة الأجل

* **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 12: حساب رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث من أسفل الميزانية

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	597118188,56	5902048898,11	536786523,70
الديون قصيرة الأجل	106463329,89	87706341,75	109834004,13

رأس المال العامل الصافي	**490654858,67**	**502498556,38**	**426952519,58**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: يتضح من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي لمؤسسة ندرومبل للأثاث بقي في مستويات موجبة مرتفعة خلال الفترة 2017–2019، ما يعكس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بسهولة. إلا أن هذا الفائض الكبير والمستمر قد يُشير إلى وجود موارد غير مستغلة بالشكل الأمثل، مما يطرح احتمالًا لوجود خطر استغلال غير فعّال للأموال المتاحة، خاصة في ظل استقرار أو تراجع الأصول المتداولة في 209 مقارنة 2017.

2–حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قيد التحقيق) – (الديون قصيرة الأجل + سلفات)

الجدول رقم 13: حساب الاحتياج في رأس المال العامل لمؤسسة ندرومبل للأثاث

السنوات / البيان	2017	2018	2019
قيم الاستغلال	274970859,74	250297131,89	258073973,64
قيم قيد التحقيق	238246122,98	2204684,76	274562267,92
الديون قصيرة الأجل	106463329,89	87706341,75	109834004,13
سلفات مصرفية	–	–	–
الاحتياج في رأس المال العامل	**406753652,83**	**38305926,14**	**148239969,51**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تبين من خلال تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال الفترة 2017–2019 أن المؤسسة تواجه تقلبًا واضحًا في تمويل دورة استغلالها، حيث سجّل BFR ارتفاعًا كبيرًا في 2017، ثم انخفض بشكل ملحوظ في 2018، ليعاود الارتفاع في 2019. هذا التذبذب يعكس عدم استقرار في إدارة عناصر دورة الاستغلال، خصوصًا المخزون والمستحقات، ما قد يُعرض المؤسسة لخطر سوء استغلال مواردها التشغيلية ويؤثر على توازنها المالي قصير الأجل. لذلك،

يمثل هذا الوضع مؤشرًا على وجود خطر استغلال يجب معالجته من خلال تحسين إدارة رأس المال العامل والتحكم الأفضل في آجال التحصيل والدفع..

3-حساب الخزينة الصافية TR:

حساب الخزينة الصافية TR =رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

الجدول رقم14: حساب الخزينة الصافية لمؤسسة ندرومبل للأثاث

السنوات / البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	490654858,67	502498556,38	426952519,58
الاحتياج في رأس المال العامل	406753652,83	38305926,14	148239969,51
الخزينة الصافية	**83901205,84**	**119439290,22**	**278712550,07**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تشير قيم الخزينة الصافية الإيجابية والمتصاعدة من 2017 إلى 2019 إلى أن المؤسسة تحتفظ بسيولة جيدة تفوق احتياجات رأس المال العامل. رغم هذا الوضع المالي المريح، قد يشير الفائض الكبير إلى احتمال وجود موارد غير مستغلة بشكل فعّال، مما يعكس خطرًا في استغلال الأموال المتاحة لتحسين الأداء وزيادة العائدات.

أهم النصائح لتجنب خطر الاستغلال في مؤسسة نيدرومبل

- تحسين إدارة المخزون لتقليل الأموال المجمدة وزيادة السيولة.
- تسريع تحصيل المستحقات من الزبائن لتحسين التدفق النقدي.
- التفاوض مع الموردين لتمديد آجال الدفع وتقليل الضغط على الخزينة.
- استثمار الفائض في الخزينة الصافية في مشاريع قصيرة الأجل أو تحسين الإنتاجية.
- متابعة وتحليل مؤشرات رأس المال العامل والاحتياج فيه بشكل دوري لاتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة.

الفرع الثاني: تحليل خطر السيولة

1-عن طريق نسب السيولة:

أ-نسبة السيولة العامة (التداول):

* **نسبة السيولة العامة (التداول) = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل**

الجدول رقم 15: حساب نسبة السيولة العامة لمؤسسة ندرومبل للأثاث

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	8,1159711818	590204898,11	536786523,70
الديون قصيرة الأجل	106463329,89	87706341,**75**	109834004,**13**
نسبة السيولة العامة	**%5,60**	**6,72%**	**4,88%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تشير نسبة السيولة العامة المرتفعة لمؤسسة ندرومبل للأثاث خلال 2017-2019 إلى توفر أصول متداولة كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل بسهولة، مما يقلل من خطر نقص السيولة الذي قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية عاجلة. رغم ذلك، يجب الانتباه إلى التراجع الطفيف في النسبة عام 2019، والذي قد يكون مؤشراً مبكراً على تراجع القدرة على الوفاء بالالتزامات، لذا من الضروري متابعة هذه النسبة بانتظام لضمان استمرار الاستقرار المالي وتقليل مخاطر السيولة.

ب-نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 16: حساب نسبة السيولة الجاهزة لمؤسسة ندرومبل

البيان / السنوات	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	83901205,**84**	119439290,**22**	41150282,**14**
الديون قصيرة الأجل	106463329,89	87706341,**75**	109834004,**13**
نسبة السيولة الجاهزة	**%0,78**	**1,36%**	**0,37%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تعكس نسب السيولة الجاهزة لمؤسسة ندرومبل خلال الفترة 2017-2019 وجود ضعف نسبي في قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل من خلال الأصول السائلة فورًا، حيث لم تتجاوز النسبة 1.36% في أفضل حالاتها عام 2018، وانخفضت بشكل ملحوظ في 2019 إلى 0.37%. هذا يشير إلى مخاطر سيولة فورية محتملة قد تعرّض المؤسسة لصعوبات في الوفاء بالالتزامات العاجلة دون اللجوء إلى تحويل الأصول أو الاقتراض، مما يستوجب تعزيز إدارة النقد وتحسين السيولة الفورية لتقليل هذه المخاطر.

2 -نسب الربحية:

أولا :نسبة ربحية النشاط

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الاجمالية / رقم الأعمال

الجدول رقم 17: حساب نسبة ربحية النشاط لمؤسسة ندرومبل

البيان / السنوات	2017	2018	2019
النتيجة الاجمالية	-10000705.75	-62409649.45	-16602267.59
رقم الاعمال	350254428.70	397615170.01	421069801.14
نسبة ربحية النشاط	**-0.02%**	**-0.15%**	**%-0.03**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تشير نسب ربحية النشاط السالبة لمؤسسة ندرومبل خلال 2017-2019 إلى أن المؤسسة تحقق خسائر تشغيلية مستمرة رغم زيادة رقم الأعمال، وهذا يهدد سيولتها على المدى القصير والمتوسط. فعدم تحقيق أرباح كافية قد يؤثر على قدرة المؤسسة في تغطية التزاماتها المالية، مما يزيد من خطر نقص السيولة ويضع ضغوطًا على تدفقاتها النقدية، ويستوجب تدخلًا عاجلًا لتحسين الأداء التشغيلي وتعزيز الاستقرار المالي.

ثانيا: نسبة ربحية الأصول

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

الجدول رقم 18: حساب نسبة ربحية الأصول لمؤسسة ندرومبل

السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الاجمالية	-10000705.75	-62409649.45	-16602267.59
مجموع الأصول	949634213,79	1089315976.12	1102503054.66
نسبة ربحية الأصول	**%-0.01**	**%-0.05**	**-0.001%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تعكس نسب ربحية الأصول السالبة لمؤسسة ندرومبل خلال 2017-2019 خسائر مستمرة في استغلال الأصول لتوليد أرباح، حيث تراوحت النسب بين -0.001% و-0.05%. هذا يشير إلى عدم كفاءة استخدام الأصول في تحقيق عوائد مالية، مما قد يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسة على توليد السيولة الضرورية لتلبية التزاماتها المالية. بالتالي، يزداد خطر نقص السيولة بسبب ضعف الأداء الربحي العام، مما يستدعي تحسين إدارة الأصول وتحسين الأداء التشغيلي لضمان استدامة السيولة المالية.

ثالثا: نسبة ربحية الأموال الخاصة

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الجدول رقم 19: حساب نسبة ربحية الأموال الخاصة لمؤسسة ندرومبل للأثاث

السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	-9749971.45	-64449471.47	-19102175.64
الأموال الخاصة	596512732.89	532063261.42	512961085.78
نسبة ربحية الأموال الخاصة	**-0.01%**	**%-0.12**	**%-0.03**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: تعكس نسب ربحية الأموال الخاصة السالبة لمؤسسة ندرومبل خلال 2017-2019 خسائر متراكمة تقلل من العائد على حقوق المساهمين، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد المالية للمؤسسة. هذا الضعف في تحقيق الأرباح يعزز من مخاطر السيولة، حيث تقل قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها ذاتياً، وقد تضطر للاعتماد على تمويل خارجي مما يزيد من مخاطر السيولة والمالية على المدى الطويل.

اهم النصائح للتقليل من خطر السيولة داخل مؤسسة ندرومبل :

- تحسين إدارة النقد بتطوير توقعات التدفقات النقدية اليومية والشهرية.
- تسريع تحصيل المبالغ المستحقة من العملاء للحد من فترة الانتظار.
- مراجعة سياسة المخزون لتقليل الأموال المجمدة فيه وتحسين التسيير.
- التفاوض مع الموردين لتمديد آجال الدفع دون الإضرار بالعلاقات التجارية.
- البحث عن مصادر تمويل بديلة قصيرة الأجل لدعم السيولة عند الحاجة.
- مراقبة مستمرة لمؤشرات السيولة واتخاذ إجراءات سريعة عند أي تغير سلبي.
- تقليل النفقات غير الضرورية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية لزيادة الربحية.

الفرع الثالث : تحليل خطر الافلاس

نموذج :zscore

نموذج ألتمان Z-Score، وهي أداة شهيرة تستخدم لتقييم خطر الإفلاس لدى الشركات، وخاصة الشركات الصناعية.

شرح مكونات المعادلة:

المعادلة:

$$Z = 0.717\ X1 + 0.847\ X2 + 3.107\ X3 + 0.420\ X4 + 0.998\ X5$$

تمثل المؤشرات الخمسة كما يلي:

X1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X2 = الأرباح غير الموزعة / إجمالي الأصول

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / إجمالي الديون

X5 = المبيعات / إجمالي الأصول

تفسير النتيجة (Z):

$Z > 2.99 \rightarrow$ الوضع المالي جيد، الشركة في منطقة الأمان.

$Z < 2.99 > 1.81 \rightarrow$ منطقة رمادية، يوجد خطر متوسط، ويجب المراقبة.

$Z < 1.81 \rightarrow$ خطر عالٍ للإفلاس أو صعوبات مالية.

تحليل الأداء المالي لسنة 2017:

أولًا: المعطيات المالية

الجدول رقم 20: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنموذج zscore لسنة 2017

البيان	القيمة
إجمالي الأصول	949,634,213.79
رأس المال العامل	490,654,858.67
الربح قبل الفوائد والضرائب	-10,000,705.75
حقوق الملكية	596,512,732.89
الأرباح المحتجزة	58,130,569.24
رقم الأعمال (المبيعات)	350,254,428.70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثانيًا: المؤشرات المحسوبة(X)

الجدول رقم 21: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2017

المؤشر	القيمة
X1	0.516
X2	0.061
X3	-0.011

X4	0.628
X5	0.369

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثالثًا: حساب مؤشرZ

$$Z=(0.717\times0.516)+(0.847\times0.061)+(3.107\times-0.011)+(0.420\times0.628)+(0.998\times0.369)$$

$$Z = (0.717 \times 0.516) + (0.847 \times 0.061) + (3.107 \times -0.011) + (0.420 \times 0.628) + (0.998 \times 0.369)$$

$$Z\approx1.02Z \approx 1.02$$

رابعًا: النتيجة والتفسير

- قيمة مؤشر Z تبلغ 1.02، وهي أيضًا أقل من 1.81
- يشير ذلك إلى أن المؤسسة تواجه خطرًا مرتفعًا للإفلاس، رغم توفر رأس مال عامل جيّد.
- السبب الرئيسي في انخفاض التصنيف المالي هو ضعف الربحية، مما يستدعي تحسين الأداء التشغيلي وزيادة الكفاءة المالية.

تحليل الأداء المالي لسنة 2018:

أولًا: المعطيات المالية

الجدول رقم 22: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنمودج zscore لسنة 2018

البيان	القيمة (بالدّينار)
إجمالي الأصول	1,089,315,976.12
رأس المال العامل	502,498,556.38
الربح قبل الفوائد والضرائب	-62,409,649.45
حقوق الملكية	532,063,261.42
الأرباح المحتجزة	48,380,597.83
رقم الأعمال (المبيعات)	397,615,170.01

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثانيًا: المؤشرات المحسوبة(X)

الجدول رقم 23: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2018

المؤشر	القيمة
X1	0.461
X2	0.044

X3	-0.057
X4	0.489
X5	0.365

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثالثًا: حساب مؤشرZ

$$Z=(0.717\times0.461)+(0.847\times0.044)+(3.107\times-0.057)+(0.420\times0.489)+(0.998\times0.365)$$

$$Z = (0.717 \times 0.461) + (0.847 \times 0.044) + (3.107 \times -0.057) + (0.420 \times 0.489) + (0.998 \times 0.365)$$

$$Z\approx0.759Z \approx 0.759$$

رابعًا: النتيجة والتفسير

- قيمة مؤشر Z تبلغ 0.759، وهي أقل من 1.81.
- هذا يشير إلى أن المؤسسة في وضع مالي شديد الخطورة، مع احتمالية عالية جدًا للتعرض للإفلاس.
- الأداء السلبي الواضح في الربحية يؤثر بشكل حاد على الاستقرار المالي العام، رغم حجم الأصول ورأس المال العامل الجيد.

تحليل الأداء المالي لسنة 2019:

أولًا: المعطيات المالية

الجدول رقم 24: عرض معطيات الميزانية لتحليل بنموذج zscore لسنة 2019

البيان	القيمة
إجمالي الأصول	1,102,503,054.66
رأس المال العامل	426,952,519.58
الربح قبل الفوائد والضرائب	-16,602,267.59
حقوق الملكية	512,961,085.78
الأرباح المحتجزة	412,063,261.42
رقم الأعمال (المبيعات)	421,069,801.14

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثانيًا: المؤشرات المحسوبة(X)

الجدول رقم 25: عرض قيم x بعد حسابها لسنة 2019

المؤشر	القيمة
X1	0.387
X2	0.374

X3	-0.015
X4	0.465
X5	0.382

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

ثالثًا: حساب مؤشرZ

$$Z=(0.717\times X1)+(0.847\times X2)+(3.107\times X3)+(0.420\times X4)+(0.998\times X5)$$

$$Z = (0.717 \times X1) + (0.847 \times X2) + (3.107 \times X3) + (0.420 \times X4) + (0.998 \times X5)$$

$$Z=(0.717\times 0.387)+(0.847\times 0.374)+(3.107\times -0.015)+(0.420\times 0.465)+(0.998\times 0.382)$$

$$Z = (0.717 \times 0.387) + (0.847 \times 0.374) + (3.107 \times -0.015) + (0.420 \times 0.465) + (0.998 \times 0.382)$$

$$Z\approx 1.123 \quad Z \approx 1.123$$

رابعًا: النتيجة والتفسير

- نظرًا لأن قيمة مؤشر Z تساوي 1.123 وهي أقل من 1.81 ، فإن المؤسسة تصنف في وضع مالي خطر.
- هذا يشير إلى احتمالية مرتفعة للتعرض لمشاكل في السيولة أو حتى الإفلاس.
- رغم توفر السيولة الظاهرية، فإن المخاطر المالية المرتبطة بالاستمرارية تظل قائمة، مما يتطلب انتباهًا خاصًا للإدارة المالية واتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة.

أهم النصائح للتقليل من خطر الإفلاس :

تحسين الربحية التشغيلية

- تقليل التكاليف التشغيلية غير الضرورية.
- تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تحديث المعدات أو تدريب الموظفين.
- تنويع مصادر الإيرادات (منتجات أو خدمات جديدة).

تعزيز إدارة السيولة ورأس المال العامل

- تسريع تحصيل مستحقات العملاء.
- تقليل فترات تخزين المخزون وتحسين دورانه.
- إعداد توقعات تدفق نقدي دورية لمراقبة الاحتياجات المستقبلية.

إعادة هيكلة الهيكل المالي

- زيادة رأس المال عبر استقطاب مستثمرين أو رفع الاحتفاظ بالأرباح.
- تقليل الاعتماد على القروض ذات التكلفة المرتفعة.
- التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون أو الحصول على شروط ميسّرة.

تحسين الحوكمة والرقابة الداخلية

- تعزيز نظام الرقابة لتقليل الهدر وسوء التسيير.
- إنشاء لجنة مالية لمتابعة الأداء والتحكم في المخاطر.
- تعزيز الشفافية المالية في التقارير والتدقيق.

تطوير استراتيجيات السوق والمبيعات

- مراجعة خطة التسويق والتسعير لجعل المنتجات أكثر تنافسية.
- التوسع إلى أسواق جديدة محليًا أو خارجيًا.
- تحسين خدمة العملاء وزيادة ولاء الزبائن.

التقييم المالي المنتظم

- إجراء تحليلات دورية لمؤشر Z ومؤشرات الأداء المالي الأخرى.
- إعداد تقارير مالية تحليلية ربع سنوية للمراجعة.
- إنشاء خطط بديلة في حال تدهور المؤشرات.

الاستفادة من الدعم الخارجي

- اللجوء إلى مستشارين ماليين أو مكاتب مختصة في إنقاذ الشركات.
- البحث عن دعم حكومي أو برامج تحفيز موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة شراكات استراتيجية لزيادة القوة التنافسية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، تم تناول الواقع المالي والتنظيمي لمؤسسة نيدرومبل للأثاث خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، وذلك من خلال دراسة ميدانية هدفت إلى تشخيص وضعيتها المالية وتحليل المخاطر التي تواجهها. وقد تضمن الفصل التعريف بالمؤسسة، استعراض هيكلها التنظيمي، إضافة إلى عرض الميزانيات المحاسبية والمالية المختصرة، مما سمح بتكوين صورة واضحة حول التحديات التي قد تهدد استقرارها المالي.

أظهرت المعطيات المتوفرة أن المؤسسة تواجه جملة من المخاطر المالية ناتجة أساساً عن تقلبات السوق، وارتفاع التكاليف، وضعف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وهو ما يعزز أهمية تبني نظام محاسبة تحليلية فعال، قادر على تقديم معلومات دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مالية رشيدة، والحد من التأثير السلبي لهذه المخاطر.

وعليه، فإن تحليل الوضعية المالية خلال فترة الدراسة يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أدوات الرقابة والتخطيط المالي داخل المؤسسة، من أجل ضمان استمراريتها وتعزيز قدرتها التنافسية في بيئة تعرف تزايداً مستمراً في درجة المخاطرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في خضم التحديات المالية التي تواجهها المؤسسات اليوم، أصبح من الضروري البحث عن أدوات تساعد على فهم الواقع المالي بدقة، واتخاذ قرارات مدروسة تقلل من المخاطر وتضمن الاستمرارية، من خلال هذه الدراسة التي تناولت مؤسسة نيدرومبل للأثاث خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حاولنا إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة التحليلية في التحكم في التكاليف، والكشف عن نقاط الضعف، وتحسين الأداء المالي.

لقد أظهرت النتائج أن المحاسبة التحليلية، رغم أنها لا تزال غير مطبقة بالشكل الكافي داخل المؤسسة، إلا أنها تملك قدرة كبيرة على دعم الإدارة في مواجهة المخاطر المالية، بشرط توفّر بيانات دقيقة، واعتماد منهج واضح في التحليل والمتابعة.

كما أن المؤسسة في حاجة إلى تطوير أدواتها المالية والاعتماد بشكل أكبر على التحليل الداخلي، حتى تتمكن من التعامل بفعالية مع تقلبات السوق والضغوطات المالية وبالتالي، يمكن القول إن المحاسبة التحليلية ليست مجرد نظام محاسبي إضافي، بل هي وسيلة ضرورية لكل مؤسسة تطمح إلى تحسين مردودها وضمان استقرارها على المدى الطويل

- **نتائج الدراسة:**

- تعتمد مؤسسة نيدرومبل على أدوات محدودة من المحاسبة التحليلية، وغالبًا ما يكون استخدامها غير منتظم أو غير مبني على منهجية واضحة.
- هناك غياب شبه تام للتحليل المفصل للتكاليف على مستوى المنتجات أو الورشات، مما يضعف من قدرة المؤسسة على التحكم في مصاريفها وتوقع مشاكلها المالية.
- ضعف التنسيق بين الأقسام وقلة الرقمنة أثّرا بشكل واضح على توفر المعلومات الدقيقة اللازمة للتحليل المالي.
- رغم وجود رغبة من بعض الإطارات داخل المؤسسة في تحسين الأداء، إلا أن غياب تكوين متخصص ونظم معلومات متطورة يبقى عائقًا أمام تطبيق فعال للمحاسبة التحليلية.

- **توصيات الدراسة:**

1. ضرورة تفعيل المحاسبة التحليلية داخل المؤسسة، من خلال إنشاء قسم خاص يهتم بتتبع وتحليل التكاليف ومردودية المنتجات.

2. الاستثمار في تكوين الكوادر المحاسبية على أدوات وتقنيات التحليل المالي، خاصة في ما يتعلق بتحليل الانحرافات ونقطة التعادل والتكاليف على أساس النشاط (ABC).

3. رقمنة العمليات المالية والمحاسبية لضمان سرعة الحصول على البيانات ودقتها، مما يُحسّن جودة التحليل المالي.

4. تعزيز التنسيق بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة لضمان تدفق المعلومات وتحقيق فعالية أكبر في اتخاذ القرار.

5. الاعتماد على تقارير دورية تحليلية تساعد الإدارة العليا على تقييم الوضع المالي بشكل مستمر وتوقّع الأزمات قبل وقوعها.

- **الإجابة عن الفرضيات:**

1. **الفرضية الأولى:** "يمكن للمحاسبة التحليلية أن تساهم بشكل فعّال في تقليل الخطر المالي عند توفر المعلومات الدقيقة."

الإجابة: أكدت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن توفر معلومات تحليلية دقيقة يساعد المؤسسة في مراقبة الأداء المالي، والكشف المبكر عن مواطن الخطر، وبالتالي اتخاذ قرارات تصحيحية في الوقت المناسب.

2. **الفرضية الثانية:** "غياب نظام محاسبي تحليلي متكامل يؤدي إلى ضعف في التحكم المالي داخل المؤسسة."

الإجابة: أظهرت المعطيات أن غياب التكامل بين الأدوات التحليلية في مؤسسة نيدرومبل كان من بين أسباب ضعف الرقابة الداخلية وارتفاع درجة التعرض للمخاطر، مما يؤكد صحة هذه الفرضية.

3. **الفرضية الثالثة:** "تعتمد مؤسسة نيدرومبل بشكل جزئي على أدوات المحاسبة التحليلية في تسييرها المالي."

الإجابة: تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المؤسسة تستخدم بعض أدوات المحاسبة التحليلية، لكنها لا تعتمد عليها بشكل كلي أو منهجي، مما يدعم صحة هذه الفرضية.

- **الإجابة عن الأسئلة الفرعية:**

1. كيف تساهم المحاسبة التحليلية في تحسين إدارة التكاليف وتقليل المخاطر المالية؟

من خلال تحليل عناصر التكاليف بدقة، تحديد الانحرافات، وتقديم معلومات تفصيلية تساعد في اتخاذ قرارات تقشفية أو تصحيحية تقلل من الخسائر المحتملة.

2. ما هي الأدوات المحاسبية التحليلية الأكثر فعالية في تقييم المخاطر المالية داخل المؤسسات؟

من أبرز الأدوات: تحليل نقطة التعادل، تحليل الانحرافات، نظام ABC (التكلفة على أساس النشاط)، والموازنات التقديرية، حيث تساهم هذه الأدوات في قياس المخاطر واتخاذ إجراءات مناسبة لتفاديها.

3. كيف يمكن للمحاسبة التحليلية أن تساعد في اتخاذ قرارات مالية استراتيجية لتفادي الأزمات؟

من خلال تقديم بيانات دقيقة ومفصلة حول التكاليف والعوائد، وتوفير توقعات مالية تساعد الإدارة في التخطيط المسبق، واتخاذ قرارات مبنية على أسس كمية.

4. ما هي التحديات التي قد تواجه المؤسسات في تطبيق المحاسبة التحليلية كأداة لإدارة المخاطر المالية؟

من أبرز التحديات: نقص التأهيل لدى الطاقم المحاسبي، غياب نظم معلومات مالية متطورة، ضعف الرقمنة، وتحفظ بعض الأقسام في مشاركة البيانات بدقة.

في النهاية، يمكن القول إن اعتماد المحاسبة التحليلية ليس خيارًا ثانويًا، بل ضرورة لكل مؤسسة تسعى إلى تحسين مردوديتها والتقليل من المخاطر المالية في بيئة اقتصادية لا تخلو من التحديات

قائمة المراجع

اولا المراجع العربية

أ. الكتب

1. إسماعيل بحي التكريتي، محاسبة التكاليف بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
2. البنك الدولي (World Bank)، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019.
3. بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة التحليلية، الطبعة الرابعة، الجزائر.
4. بولقرون، أسماء، دور المحاسبة التحليلية في تقييم أداء المؤسسة الصناعية، جامعة قسنطينة، 2019.
5. بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
6. الحميدي، عبد الرحمن، المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات، دار العلوم للنشر، 2016.
7. الحيالي، خليل إسماعيل، المحاسبة التحليلية: مدخل لاتخاذ القرارات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2017.
8. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية.
9. درحمون هلال، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرارات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
10. دكتور كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
11. دكتور محمد عبد الرحمن وآخرون، محاسبة التكاليف في المنشآت المتخصصة، كلية التجارة جامعة القاهرة.
12. رضوان محمد العنابي، محاسبة التكاليف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
13. زيد منير عبوي، إدارة التأمين والمخاطر، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
14. الزيني، سعيد، المحاسبة المالية والإدارية: أدوات وأساليب في تقليل المخاطر المالية، مكتبة الشروق، 2018.
15. الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008.
16. صالح الرزق الله، خليل بن وارد، مبادئ محاسبة التكاليف، عمان، 1997.
17. عبد المقصود دبيان، أساسيات محاسبة التكاليف، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
18. عبد هللا حسن مسلم، إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

19.علي رحال، سعر التكلفة والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 و1999.

20.مجدي عمارة، محاسبة التكاليف الفعلية، مكتبة التجارة، القاهرة، 1992.

21.محمد سامي راضي، مبادئ محاسبة التكاليف، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002.

22.محمد هشام جبر، إدارة الخطر والتأمين، رام الله، فلسطين، 2012.

23.محمود علي الجبالي، قصي السامري، محاسبة التكاليف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

24.مولاي الزين فاطمة، نقيلو كلثوم، محاسبة التكاليف كأداة لتقييم الأداء المالي.

25.نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

26.هادفي خالد، دور المحاسبة التحليلية في تحديد سياسة التسعير، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2012-2013.

ب. أطروحات ورسائل الماجستير والدكتوراه

1. بن التومي الخير وبالعباسي فاتح، أهمية تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2017-2018.
2. بوسبعين تاسعديت وعميروش، دور نظام المحاسبة التحليلية في تسيير ومراقبة المؤسسات الجزائرية، دراسة 2019.
3. بوناب بلال، دور المحاسبة التحليلية في تحسين الرقابة على الإنتاج، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2013-2014.
4. دراسة خميسي حقي وآخرون، دور المحاسبة في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2023-2024.
5. دراسة محمد الخطيب نمرن، اعتماد طريقة الأقسام المتجانسة في المحاسبة التحليلية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2006.
6. درحمون هلال، المحاسبة التحليلية كنظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، 2005.

7. سعاد حمدية، استخدام نظام محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2011.
8. سليمة حفاف، تقييم عوامل نجاح تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2013-2014.
9. عائشة علاش، سهام معيزي، إمكانية تطبيق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، 2018-2019.
10. فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، 2018-2019.
11. فعالية نظام المعلومات المحاسبية في تسيير واتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية.
12. لخضاري، صالح، تطبيق نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة، أطروحة ماجستير، 2007.
13. محمد عبد الحي عبد الحميد، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014.
14. مخلوفي أمينة، بن يحي حسينة، واقع المحاسبة التحليلية في المؤسسة الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة يحي فارس، 2016-2017.
15. نفاذ هجيرة، بوزيد فوزية، أثر محاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماجستير.

ج. الأبحاث والدراسات المنشورة

1. إبراهيم بن علي القحطاني، أثر تطبيق المحاسبة التحليلية في تحسين اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2019.
2. أحمد جمال حسين وعزة عبد الفتاح العوضي، تأثير المحاسبة التحليلية على استقرار المؤسسات المالية في مصر، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، 2020.
3. أسامة عزمي سالم، ونوري شقيري.
4. بن نعمون حمادو و بوعشة مبارك، إشكالية التحرير المالي في القطاع البنكي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، 2016.

5. جمال الدين محمد، المحاسبة التحليلية وأثرها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، دار وائل للنشر، 2015.
6. حجازي يوسف، إدارة المخاطر المالية باستخدام المحاسبة التحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، 2020.
7. رمزي زكي، المخاطر الناتجة عن عولمة الأسواق المالية، دراسات اقتصادية، جامعة تيارت، 2000.
8. سعيد بن محمد الهاجري، المحاسبة التحليلية وأثرها على إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين الإماراتية، جامعة الإمارات، 2018.
9. طارق بن العال، إدارة المخاطر.
10. محمد جاسم العلي، دور المحاسبة التحليلية في تحسين أداء المؤسسات المالية في الكويت، مجلة المحاسبة والتدقيق المالي، 2020.
11. محمد حسن الزعبي، ريم سميح عبد الله، دور المحاسبة التحليلية في الحد من المخاطر المالية في المؤسسات الأردنية، مجلة الدراسات الاقتصادية، 2021.
12. محمد علي جواد وليلى حسن نعيم، تأثير المحاسبة التحليلية على القدرة التنبؤية للمخاطر المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية اللبنانية، 2022.
13. مناع ريمة و لعرابة مولود، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، 2014.

ثانيا المراجع الأجنبية

أ. كتب:

1. BOUGHABA, A., Comptabilité Analytique, Berti Edition, 2nd edition, Alger, 1994
2. N. Guedj et collaborateurs, Contrôle de gestion, Les: Éditions d'Organisation, 1991

ب. أطروحات:

1. Boukssessa Souhila Kheira, La mise en place d'un système de comptabilité analytique dans une entreprise algérienne, 2009-2010
2. Benkhaled Abdeslam & Tebakh Ali, La comptabilité analytique un outil d'évaluation des coûts et de prise de décision - Cas pratique, 2014-2015
3. Bensahli Ibtissem & Benramdane Selma, Adaptation d'outils d'aide à la décision pour une entreprise industrielle: comptabilité analytique et choix de fournisseur comme exemple, 2016

ج. مقالات علمية:

1. James A. Smith, "The Role of Managerial Accounting in Risk Management in Financial Institutions", Journal of Finance and Accounting, 2021
2. Robert M. Jones, "The Impact of Managerial Accounting on Financial Risk Management in Manufacturing Companies", International Journal of Accounting and Finance, 2019
3. Linda T. Harris, "The Application of Managerial Accounting Techniques in Managing Financial Risks: Evidence from the Banking Sector", International Journal of Banking and Finance, 2020

قائمة الملاحق

NEDRO-MEUBLE
R,C N°98 B 026078
RUE MOHAMED BOUDIAF
NEDROMA

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Période du : 01/01/2018 Au 30/12/2018
Type Edition : Provisoire

	RUBRIQUE	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
70	Ventes et produits annexes		397 615 170,01	350 254 428,70
706	Prestations		1 487 132,44	122 217,95
72	Variation stocks produits finis et en cours		- 1 105 959,52	27 146 313,86
73	Production immobilisée		192 470,01	206 509,41
74	Subventions d'exploitation		-	-
	Cessions matieres premieres		-	-
	Cessions produits finis		-	-
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		398 188 812,94	377 729 469,92
60	Achats consommes		247 164 009,44	213 972 387,82
	Cessions matieres premieres		-	-
	Cessions produits		-	-
61 & 62	Services ext,rieurs et autres consommations		28 582 894,43	21 950 138,77
	II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		275 746 903,87	235 922 526,59
	III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		122 441 909,07	141 806 943,33
63	Charges de personnel		141 854 494,02	127 884 673,76
64	Impots , Taxes et Versements Assimil,s		7 603 680,79	7 403 304,53
	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 27 016 265,74	6 518 965,04
	Cessions produits		-	-
75	Autres produits operationnels	21	1 907 860,74	7 736 459,89
65	Autres charges operationnelles	22	4 580 236,50	1 255 380,72
	Cessions charges		-	-
68	Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur	23	33 857 469,28	24 498 635,05
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	24	1 136 461,33	1 497 885,09
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 62 409 649,45	- 10 000 705,75
76	Produits financiers		86 682,07	192 142,53
66	Charges financieres		934 921,13	501 905,04
	VI - RESULTAT FINANCIER		- 848 239,06	- 309 762,51
	VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		- 63 257 888,51	- 10 310 468,26
695 & 698	Impots exigibles sur resultats ordinaires		-	-
692 & 693	Impots diff,r,s (Variations) sur resultats ordinaires	25	1 191 582,96	- 560 496,85
7	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		401 319 817,08	387 155 957,43
6	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		464 577 705,59	397 466 425,69
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	26	- 64 449 471,47	- 9 749 971,41
77	Elements extraordinaires (produits) (... pr,ciser)		-	-
67	Elements extraordinaires (charges) (... pr,ciser)		-	-
7	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 64 449 471,47	- 9 749 971,41
			-	- 0,00

NEDRO-MEUBLE
R,C N°98 B 026078
RUE MOHAMED BOUDIAF
NEDROMA

BILAN PASSIF

Période du : 01/01/2018 Au 30/12/2018
Type Edition : Provisoire

	PASSIF	NOTE	N (2018)	N-1 (2017)
	CAPITAUX PROPRES			
101 & 108	-Capital émis		120 000 000,00	120 000 000,00
109	-Capital non appelé			
104 & 106	-Prime et réserves (réserve consolidées	11	505 790 983,45	505 790 983,45
140110	-Autres fond propres			
105	-Ecart de réévaluation			
107	-Ecart d'équivalence			
12	-Résultat net part du groupe (Rt de l'exercice)		- 64 449 471,47	- 9 749 971,41
11 (hors 115)	-Autres capitaux propres-Report à nouveau	12	- 2 199 373,62	7 550 597,79
115	-Ajustements résultant de changement de méthode comptables	12	- 27 078 876,94	- 27 078 876,94
18	-Compte de liaison des établissements et société en participation			
	TOTAL 1		532 063 261,42	596 512 732,89
	PASSIFS NON COURANT			
16 & 17	-Emprunt et dettes financière	13	390 351 732,07	167 847 923,50
134 & 155	-Impôts (différés et provisionnés)	14	17 206 969,13	17 206 969,13
229 ou 451	-Autres dettes non courantes (Avance Recues groupe W.M)	15	30 367 378,40	29 115 989,40
15 (hors 155) 131 & 132	-Provisions et produits comptabilisés d'avance	16	31 620 293,36	32 487 268,98
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS		469 546 372,96	246 658 151,01
	PASSIFS COURANTS			
40 (hors 409)	-Fournisseurs et comptes rattachés	17	50 351 959,63	66 118 046,62
Crédit 444,445 & 447	-Impôts	18	1 385 114,75	16 398 114,03
),credit42,43,44(hors 444à4	-Autres dettes	19	35 946 911,12	23 507 448,74
519 et autres crédits 51 & 477	-Trésorerie passifs	20	22 356,25	439 720,50
	-Comptes transitoires ou d'attente recettes		-	-
	TOTAL PASSIFS COURANTS		87 706 341,75	106 463 329,89
	TOTAL GENERAL PASSIF		1 089 315 976,13	949 634 213,79

compte caché

NEDRO-MEUBLE
R.C N°98 B 026078
RUE MOHAMED BOUDIAF
NEDROMA

BILAN ACTIF

Période du : 01/01/2018 Au 30/12/2018
Type Edition : Provisoire

comote cache	ACTIF	NOTE	N Brut	N Amorti-Prov.	N Net (2018)	N-1 Net (2017)
	ACTIFS NON COURANTS					
207	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	-
20(hors207)	Immobilisations incorporelles	03	496 000,00	213 300,00	282 700,00	182 400,00
21&22(hors229)	Immobilisations corporelles		609 054 007,66	285 766 059,73	323 287 947,93	327 888 476,07
211	- Terrains		154 675 000,00	-	154 675 000,00	154 675 000,00
2131(hors 213520-213550-213590)	- Bâtiments		256 164 927,16	126 685 027,91	129 479 899,25	136 498 620,29
212,215,218,213520,213550,213590	- Autres immobilisations corporelles		198 214 080,50	159 081 031,82	39 133 048,68	36 714 855,78
22	- Immobilisations en concession		-	-	-	-
23	Immobilisations encours		160 860 145,50	-	160 860 145,50	3 756 140,00
	Immobilisations financières		14 680 284,59	-	14 680 284,59	20 689 009,16
265	-Titres mis en équivalence - entreprises associé		-	-	-	-
26(hors265&269)	-Autres participations et créances rattachées		-		-	-
271,272&273	-Autres titres immobilisés		-	-	-	-
274,275&276	-Prêts et autres actifs financiers non courants	04	1 074 669,05	-	1 074 669,05	5 891 810,66
133	-Impôts différés actif	05	13 605 615,54	-	13 605 615,54	14 797 198,50
	TOTAL ACTIF NON COURANT		785 090 437,75	285 979 359,73	499 111 078,02	352 516 025,23
	ACTIF COURANT					
30 à 38	Stocks et encours	06	266 597 393,47	16 300 261,58	250 297 131,89	274 970 859,74
	Créances et emplois assimilés		268 813 829,04	48 345 353,04	220 468 476,00	238 246 122,98
41(hors419)	-Clients	07	258 301 558,49	48 240 085,13	210 061 473,36	217 312 596,13
lebit 42,43,44(hors 444à448)45,46,48	-Autres débiteurs	08	9 696 028,97	105 267,91	9 590 761,06	19 250 447,32
476	-Comptes transitoires ou d'attente dépense	09	22 419,40		22 419,40	13 019,40
444,445&447	-Impôts	AA	733 838,85	-	733 838,85	1 670 060,13
débit 48	-Autres actifs courants		59 983,33	-	59 983,33	-
	Disponibilités et assimilés		130 474 499,98	11 035 209,76	119 439 290,22	83 901 205,84
50(hors509)	-Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
519et autres débit(51,52,53&54)	-Trésorerie	10	130 474 499,98	11 035 209,76	119 439 290,22	83 901 205,84
58	-Virement de fonds		-	-	-	-
			-	-	-	-
	TOTAL ACTIF COURANT		665 885 722,49	75 680 824,38	590 204 898,11	597 118 188,56
	TOTAL GENERAL ACTIF		1 450 976 160,24	361 660 184,11	1 089 315 976,13	949 634 213,79
				Différence	-	-

	A	B	C
1	**FILIAL DIVINDUS AMM**		
2	UNITE NEDROMEUBLE		
3			
4	**COMPTE DE RESULTATS**		
5			
6	**RUBRIQUE**	**NOTE**	**N-1 (2019)**
7			
8			
9	Ventes et produits annexes		421 069 801,14
10	Prestations de services		260 556,08
11	Variation stocks produits finis et en cours en externe		12 954 093,71
12	Variation stocks produits finis en interne		
13	Production immobilisée		346 865,75
14	Subventions d'exploitation		
15	Cessions fournies produits finis		
16	Cession fournies Marchandises		
17	Marge sur ventes inter-unit,s		
18	**I - PRODUCTION DE L'EXERCICE**		434 631 316,68
19	Achats consomm,s		236 013 848,04
20	Cessions re‡ues mati?res premi?res et Approvisionnements		
21	Cessions fournies mati?res premi?res et approvisionnements		
22	Cession re‡ues Marchandises		
23	Marges sur cession inter-unités		
24	Services extérieurs et autres consommations		22 230 568,29
25	II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		258 244 416,33
26	**III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)**		176 386 900,35
27	Charges de personnel		139 891 774,97
28	Impots , Taxes et Versements Assimil,s		6 665 792,89
29	**IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION**		29 829 332,49
30	Cessions produits		
31	Autres produits opérationnels		763 444,63
32	Autres charges op,rationnelles		2 619 291,00
33	Cessions charges		
34	Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		45 481 615,75
35	Reprises sur pertes de valeur et provisions		905 862,04
36	**V - RESULTAT OPERATIONNEL**		-16 602 267,59
37	Produits financiers		1 081 373,02
38	Charges financières		606 634,18
39	**VI - RESULTAT FINANCIER**		474 738,84
40	**VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)**		-16 127 528,75
41	Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		
42	Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		2 974 646,89
43	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		437 381 996,37
44	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		456 484 172,01
45	**VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES**		-19 102 175,64
46	Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)		
47	Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)		
48	**IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE**		
49	**X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**-19 102 175,64**

	A	B	C	D	E	F
1	**FILIAL DIVINDUS AMM**					
2	UNITE NEDROMEUBLE					
3						
4	**BILAN ACTIF**					
5						
6	**ACTIF**	**NOTE**	**N_BRUT**	**N_AMORT.PRO**	**N_NET(2020)**	**N-1_NET(2019)**
7						
8	**ACTIFS NON COURANTS**					
9						
10	Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
11						
12	Immobilisations incorporelles					209 000,00
13						
14	Immobilisations corporelles					
15						
16	Terrains					154 675 000,00
17						
18	Batiments					118 081 210,70
19						
20	Autres immobilisations corporelles					206 047 384,01
21						
22	Immobilisations en concession					
23						
24						
25						
26	Immobilisations encours					73 489 670,70
27						
28	Immobilisations financières					
29						
30	Titres mis en équivalence - entreprises associ,e					
31						
32	Autres participations et créances rattachées					
33						
34	Autres titres immobilisés					
35						
36	Prets et autres actifs financiers non courants					,2 583 296,90
37						
38	Impots diff,r,s actif					10 630 968,65
39						
40	**TOTAL ACTIF NON COURANT**					**565 716 530,96**
41	**ACTIF COURANT**					
42						
43	Stocks et encours					258 073 973,64
44						
45						
46						
47	Créances et emplois assimilés					
48						
49	Clients					217 910 620,10
50						
51	Autres d,biteurs					15 459 905,35
52						
53	Impots					4 191 742,47
54						
55	Autres actifs courants					
56						
57	Disponibilités et assimilés					
58						
59	Placements et autres actifs financiers courants					
60						
61	Tresorerie					41 150 282,14
62						
63	**TOTAL ACTIF COURANT**					**536 786 523,70**
64						
65	**TOTAL GENERAL ACTIF**					**1 102 503 054,66**

	A	B	C
1	**FILIAL DIVINDUS AMM**		
2	UNITE NEDROMEUBLE		
3			
4	**BILAN PASSIF**		
5			
6	**PASSIF**	**NOTE**	**Montant_N-1 (20**
7			
8	CAPITAUX PROPRES		
9			
10	Capital émis (ou compte de l'exploitant)		120 000 000,00
11	Capital non appelé		
12	Primes et reserves -(réserves consolidées)		
13	Ecarts de réévaluation		
14	Resultat Net		-19 102 175,64
15			
16	Autres capitaux propres - Report ... nouveau		412 063 261,42
17	Liaisons inter-unit,s		
18	**TOTAL I**		512 961 085,78
19			
20	PASSIFS NON COURANTS		
21	Emprunts et dettes financieres		437 326 895,50
22	Impots (diff,r,s et provisionn,s)		17 206 969,13
23	Autres dettes non courantes		
24	Provisions et produits comptabilis,s d'avance		25 174 100,12
25	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		479 707 964,75
26			
27	PASSIFS COURANTS		
28	Fournisseurs et comptes rattach,s		49 446 534,64
29	Impots		8 855 558,33
30	Autres dettes		51 531 179,92
31	Tresorerie passif		731,24
32	**TOTAL PASSIFS COURANTS III**		**109 834 004,13**
33			
34	**TOTAL GENERAL PASSIF**		**1 102 503 054,66**